الأمم المتحدة

S/PV.4139



مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٣٩**

الخميس، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠، الساعة ٢٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ ينغفان	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد يلتشنكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد كيتا
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد إلدون
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة (S/2000/408)

00-42773

0042773

رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لمالي لدى الأمم المتحدة (S/2000/409)

رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لناميبيا لدى الأمم المتحدة (S/2000/410)

افتتحت الجلسة الساعة ٢٠/٣٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة (S/2000/408)

رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لمالي لدى الأمم المتحدة (S/2000/409)

رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لناميبيا لدى الأمم المتحدة (S/2000/410)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن، وباكستان، والبرتغال، والجزائر، وجيبوتي، وسيراليون، وموزامبيق، والنرويج، والهند، واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كامارا (سيراليون)، معقدا على طاولة المجلس؛ وشغل الأمير زيد بن رعد (الأردن)، والسيد أحمد (باكستان)، والسيد مونتيرو (البرتغال)، والسيد بوعلاي (الجزائر)، والسيد عولهي (جيبوتي)، والسيد بوفيا (موزامبيق)، والسيد براتسكار (النرويج)، والسيد شارما (الهند) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أرحب بالأمين العام، الذي انضم إلينا في مناقشتنا للحالة في سيراليون.

يجتمع مجلس الأمن استجابة للطلبات الواردة في الرسالة المؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة (S/2000/408)، وفي الرسالتين المؤرختين ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠ الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من القائمين بالأعمال بالنيابة لمالي وناميبيا، الوثيقتين (S/2000/409) و (S/2000/410) على التوالي.

أود أن أشدد على إلحاحية وأهمية الموضوع المعروض على المجلس. ومنذ أن بدأ تدهور الحالة في سيراليون استمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية منتظمة من الأمانة العامة وأجرى عددا من المشاورات المفيدة للغاية.

أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أشيد بأعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى الممثلة هنا، على ما يظهرونه من إحساس بضرورة الاستعجال في التعامل مع هذه الأزمة الخطيرة في سيراليون. وهذا أمر صائب تماما، علما بالتحديات الخطيرة للغاية التي تبرزها تلك الحالة بالنسبة لنا جميعا في المجتمع الدولي.

وحتى هذه اللحظة، لا يزال عدة مئات من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة - وأغلبيتهم من زامبيا - محتجزين رغما عن إرادتهم في مختلف أرجاء سيراليون.

وهؤلاء جنود لم يأتوا إلى سيراليون كأعداء وإنما كأصدقاء وصناع سلام، في إطار اتفاق تفاوضي وقع عليه كلا الطرفين، بما في ذلك العريف فوادي سنكوه باسم الجبهة المتحدة الثورية. وطلب في إطار الاتفاق، إلى بعثة الأمم المتحدة في سراليون أن تدير عملية نزع السلاح.

ومما يثير الاستياء ويستوجب الرفض ألا تكتفي الجبهة المتحدة الثورية بالتدخل في عملية نزع السلاح، بل أن تحتجز تعسفيا أعضاء من بعثة الأمم المتحدة. وأود مرة أخرى أن أذكر السيد سنكوه بأنه مسؤول عن أعمال القوات الواقعة تحت قيادته. وسيتعرض للمساءلة عن أعمالهم، وعن سلامة وصالح جميع المحتجزين.

إنني أطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع أفراد الأمم المتحدة، وأتوجه بالشكر إلى كل من يعملون على ضمان هذه النتيجة، وخاصة قادة البلدان المجاورة. ويسرني أن أؤكد أن اثنين من أفراد الأمم المتحدة العسكريين قد أطلق سراحهما في وقت سابق من صباح اليوم.

ولكن يجب أن يكون غنيا عن البيان أن أنشغالنا لا يقتصر على سلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. بل يجب أن يشمل محنة جميع من يحتاجون إلى المساعدة هناك، أي شعب سيراليون، الذي تهدده الآن جولة أخرى من القتال ولا بد أنه خائف من أن تتجدد فظائع السنة الماضية.

ومن الضروري للغاية ألا يتخلى العالم الآن عن شعب سيراليون في ساعة أشد ما يكون فيها حاجة إلى المساعدة. وليس من حقه أن يتوقع المساعدة الإنسانية فحسب - التي ما تزال وكالات الأمم المتحدة تقدمها - بل من حقه أيضا أن توفر له بعض الحماية.

واسمحوا لي أن أذكر المجلس بأن بعثتنا قد شكلت كقوة لحفظ السلام. ولم يخطط لها أن تكون عملية إنفاذ ولم تجهز لهذا الغرض. وقد هاجمها أحد الأطراف التي تعهدت بالتعاون معها، قبل أن تنشر على النحو الملائم. وعلما بهذه الحالة الجديدة، يتعين علينا أن نوحد ونعزز قواتنا حتى تدافع عن نفسها وعن ولايتها بفعالية، وحتى تستطيع المساعدة على استقرار الحالة.

ويسعدني أن أقول إن مزيدا من القوات في طريقها إلى البعثة، بما في ذلك وحدات ذات خبرة حربية ومزودة بمعدات للقتال، مثل المدفعية والطائرات العمودية المسلحة. وأتوجه بالشكر إلى البلدان المساهمة بقوات على توفيرها هذه الوحدات والمعدات بأسرع مما كان متوقعا وبأعداد أكبر مما كان متوقعا. والواقع أنه عندما تصل كل هذه القوات من المرجح أن يتجاوز العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون الحد الأقصى الذي أذن به مجلس الأمن في القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠). وفي ظل هذه الظروف، يحدوني الأمل في أن يكون المجلس مستعدا لوضع حد جديد أكثر سخاء.

وبعد ذلك، ينبغي عدم الاستهانة بالصعوبات اللوجستية التي نواجهها. وإن موظفينا في مجال الإمدادات يبذلون جهودا شاقة للغاية. وبعد فترة قصيرة جدا من إخطارهم رتبوا لاستقبال ما بين ١٢٠ و ١٥٠ رحلة جوية في مطار لونغي بفريتاون، مستخدمين مختلف أنواع الطائرات لنقل الجنود والمعدات والإمدادات من عدة بلدان مختلفة.

ولئن كانت معظم عمليات النقل الجوي هذه تتم بواسطة طائرات تستأجرها الأمم المتحدة، فإننا نشعر بامتنان كبير لتلك الدول الأعضاء التي تساعدنا في هذا الجهد. وفي غضون ذلك، أسهمت المملكة المتحدة إسهاما قيما بالسيطرة على المطار. ووجود القوات البريطانية، حتى ولو كان لفترة محدودة ولمهمة محدودة، عامل هام جدا للاستقرار.

وأشعر بتشجيع كبير أيضا إزاء الرغبة التي أعرب عنها الزعماء دون الإقليميين في اجتماعهم الذي عقدوه في أبوجا يوم الثلاثاء، في ألا يسهموا بتقديم قوات إلى سيراليون فحسب، وإنما أيضا في العمل سياسيا من أجل إحلال السلام والاستقرار لمدى بعيد. ويجب أن نتعاون معهم في إعادة تقييم الحالة السياسية، وفي إيجاد سبل لإعادة تنشيط عملية السلام. ولعل بإمكان القوات الجديدة أن تكون نواة قوة الرد السريع التي ما زلت مقتنعا بأنها أفضل طريقة لتزويد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بالقدرة القتالية التي تحتاجها.

وإنني أعلم أن زعماء غرب أفريقيا دعوا أيضا، في جملة أمور، إلى إعادة النظر في ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بغية إعطائها دورا تنفيذيا أوضح. وأنا لا أعارض ذلك بالضرورة، ولكن مهما تقرر أن تكون ولايتها، فإن الأولوية الأولى للمجلس يجب أن تتمثل في كفالة أن تمتلك القدرة على الاضطلاع بالمهام التي تنطوي عليها ولايتها. وإن عرض الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقديم قوات عرض هام جدا في هذا الصدد، إلا أنه رهن بالدعم المالي واللوجستي من الدول الأعضاء الأخرى.

ويحدوني الأمل - بل أود أن أقول ”وإنني على ثقة“ - بأن نتلقى ذلك الدعم الآن. إن قدرا من التخصص الإقليمي أو دون الإقليمي في التصدي للمسائل الأمنية أمر طبيعي وسليم، بيد أنه يجب ألا يعتبر بديلا للمسؤولية العامة الملقاة على عاتق الأمم المتحدة، وعلى هذا المجلس بصورة خاصة. وهذه العبارات قد سمعها مني المجلس من قبل. ولكنها لم تكن أبدا وثيقة الصلة بالموضوع في وقت من الأوقات أكثر مما هي عليه هذه الليلة. إن الأفارقة يواجهون بشجاعة المشاكل المثيرة للجزع في قارتهم. وهم يتطلعون بحق إلى بقية دول العالم، ولا سيما أقوى الدول وأكثرها ازدهارا، وبصورة أخص إلى المجلس، الذي أعاد هذا العام التأكيد القوي على التزامه بأفريقيا.

وهذه المنظمة تلتزم بشعب سيراليون. ونحن نواجه الآن اختبارا لعزيمتنا على التقيد بذلك الالتزام. بل وأكثر من ذلك، أصبحت محنة سيراليون وشعبها اختبارا حاسما للتضامن الأساسي بين الشعوب، بعيدا عن العرق والجغرافيا، الأمر الذي يعتبر المبدأ الأساسي الذي تستهدي به منظمتنا.

سيدي الرئيس، أناشدكم ألا نخذل سيراليون؛ وألا نخذل أفريقيا. فلنترجم هذه المرة وفي هذه الأزمة أقوالنا إلى أفعال، ولنخصص الموارد المطلوبة من أجل تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام على بيانه.

المتكلم التالي ممثل الجزائر الذي يرغب في الإدلاء ببيان بالنيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أولا أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة المتعلقة بسيراليون في هذه الظروف العصيبة بصورة خاصة. وبالنيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية وبالإصالة عن نفسي، أود أن أهنئكم بحرارة على تبوئكم رئاسة المجلس. وأود أيضا أن أتمنى لكم كل الخير في المهمة الصعبة والنبيلة التي تضطلعون بها. وأهنئ سلفكم، السفير روبرت فاولر، ممثل كندا، على ترؤسه بجدارة أعمال هذا المجلس في الشهر الماضي.

وأود أن أشيد إشادة حقة في هذه المناسبة الجليلة بتلك البلدان التي تسهم بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وأن أعرب عن خالص تعازي الجزائر ومنظمة الوحدة الأفريقية للأرواح التي فقدت خلال الأحداث المأساوية التي تجري مؤخرا في سيراليون.

اليوم، تواجه منظمتنا تحديا خطيرا للغاية. فهي مهددة بالخطر على نحو لم يحدث أبدا من قبل، مهددة بذاتها

وبالدور الذي تضطلع به بوصفها الحصن الأخير المناهض للظلم والاستبداد، وبأعمالها وبإرادتها لصون السلم والأمن ولكفالة سيادة العقل.

لقد شهدنا طوال الأيام القليلة الماضية أعمال عنف في سيراليون لم يسبق لها مثيل سببها ثوار الجبهة المتحدة الثورية الذين يستهدفون بصورة رئيسية بعثة الأمم المتحدة في ذلك البلد. واليوم، ووفقا للمعلومات التي وردتنا، هناك ما يزيد على ٢٣٠ جنديا من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ما زالوا محتجزين لدى حركة الثوار، وهناك عدد مماثل ما زالوا مفقودين. وشعب سيراليون الذي شهد أسوأ مظاهر الرعب وعانى الأمرين طوال السنوات الثماني الماضية، يواجه مرة أخرى جنون رجال السيد سنكوه، الذي يفترض أن يجعل منه التزامه وفقا لاتفاق لومي طرفا إيجابيا في إعادة بناء سيراليون الجديدة.

وإزاء هذا التحدي غير المقبول، لا بد للأمم المتحدة أن تكون صارمة للغاية وأن تعمل بعزم تتطلبه خطورة الحالة. والواضح أنها يجب أن تطالب بالإفراج غير المشروط عن جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة الذين تحتجزهم الجبهة المتحدة الثورية الآن وأن يتم ذلك، ويجب أن تتحمل تلك الحركة المسؤولية عن سلامتهم ورفاههم.

ويجب عليها أيضا أن تعمل في أسرع وقت ممكن على استعادة هيبتها ومصداقيتها، وأن تجدد صورتها التي تضررت ضررا بالغا بفعل أعمال إجرامية ارتكبها زمرة من الخارجين على القانون.

وفي أفريقيا، نعتبر هذه الأعمال التي يعجز وصفها والتي ترتكبها الجبهة المتحدة الثورية نكسة خطيرة لقضية السلام - وهو السلام الذي شهد تقدما كبيرا بفضل العمل الذي قامت به منظمتنا لعموم أفريقيا، في الأشهر الماضية - وتحديا غير مقبول للأمم المتحدة، وتحديا أشد خطورة لمفهوم صون السلم في العالم عموما وفي قارتنا خصوصا.

وإزاء هذا التحدي، يسعى الأمين العام بنشاط إلى إيجاد السبل والوسائل الكفيلة باستجابة المجتمع الدولي على نحو مناسب بإنشاء قوة للرد السريع يمكنها أن تعكس مسار الأحداث في سيراليون، وأشيد به إشادة خاصة على عمله هذا. ونعلم كذلك أنه على اتصال مستمر بالزعماء الأفارقة، ولا سيما الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، في محاولة لإيجاد مخرج للأزمة. ولم يدخر الرئيس بوتفليقة من جهته أي جهد منذ بداية الأزمة. وبقي على اتصال متواصل مع الزعماء في المنطقة، ولا سيما قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية التصدي للتحدي المتمثل في الأعمال التي ترتكبها الجبهة المتحدة الثورية.

وفي هذا السياق، وفي رسالة وجهها إلى لجنة المتابعة لمؤتمر قمة البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي عقدت اجتماعا لها في أبوجا بتاريخ ٩ أيار/مايو، أدان أعمال العنف وأخذ موظفي الأمم المتحدة رهائن، وأسمى ذلك بهجمات لا تطاق ضد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وضد الجهود الحميدة التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تعزيز تنفيذ اتفاق لومي للسلام.

إن الأزمة الحاصلة اليوم في سيراليون هي إحدى أخطر الأزمات التي تواجهها الأمم المتحدة، في وقت أخذت تثبت قدميها في عالم متطور باستمرار، وهي مدعوة فيه إلى أن تعنى بقارتنا على نحو متزايد.

ومصداقية منظمتنا معرضة للخطر الشديد، وثمة خطر في أن تتراجع سلطتها، وأن يتعرض دورها في تسوية الصراعات وفي صون السلم والأمن الدوليين للخطر.

وليس بمقدور الأمم المتحدة، بعد المآسي التي حدثت في رواندا والبوسنة، أن تواجه اليوم فشلا جديدا. ولا يمكن

قبول صورة الرهائن من معتمري الخوذ الزرق، وقد استخدموا كدروع بشرية أو جردوا من سلاحهم وزيهم الرسمي على أيدي عصابات من قطاع الطرق. وهذه الصورة تتنافى تماما مع جميع القيم التي تجسدها هذه المنظمة العالمية وهي رسالة موجهة إلى أعداء السلام مفادها أن الأمم المتحدة ليست بالمؤسسة التي ينبغي أن تحظى بالاحترام دائما، أو يخشى بأسها، عند الضرورة، وإنما هي مجرد نمر من ورق، غير قادرة على فرض الاحترام لها والإحساس بوجودها على الآخرين.

وقبل أقل من سنة، وبعد بذل كثير من الجهود، استطاعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بفضل وساطة توغو والروح التوفيقية التي أبدتها الحكومة الشرعية لسيراليون، أن تشهد التوقيع على اتفاق لومي للسلام. وقد قدر لهذا التطور المحمود أن ينهي سنوات من الحرب الأهلية المدمرة، ودورة من العنف الوحشي التي بلغت الدرك الأسفل على الأخص في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، عندما هاجم المتمردون فريتاون. وقد مكنت تضحيات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تلك الأوقات العصيبة، من رد المهاجمين وحماية الأهالي الذين طالت معاناتهم من مزيد الرعب. وهنا أود أن أشيد بتلك القوة إشارة تستحقها فقد كان جهدها عاملا حاسما حمل متمردي الجبهة المتحدة الثورية وأنصار جوني بول كوروما على الجلوس إلى طاولة المفاوضات وإبرام اتفاق لومي في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩.

فهل يتعين علي أن أذكر هنا بأن ثمة نداءات عديدة وجهتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل الحصول على مساعدات مالية وسوقية دولية ملموسة فلم تلق استجابة؟ وكان على الدول المساهمة بقوات ولا سيما نيجيريا، أن تمول عملية تثقل كاهلها من مواردها الوطنية الخاصة دون أن تحظى بالدعم المادي القوي الذي تستحقه من جانب المجتمع الدولي.

إن المحنة التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تبين لنا بوضوح شديد أن الولاية والموارد المتاحة لها ليست كافية لمواجهة الموقف، ولم تكن كذلك أبدا. وعلينا جميعا أن نسلم هنا، بأن هذه القوة، بتلك الولاية والموارد الهزيلة ليس بمقدورها حفظ السلام في سيراليون أو حتى حماية نفسها في مواجهة الاستفزاز وأعمال العنف. ولذلك فإننا نناشد المجلس رسميا استعراض ولاية البعثة على وجه السرعة ثم اعتماد قرار جديد يضع إجراءات البعثة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بحيث يجعلها بعثة لإنفاذ السلام.

إن ما نطلبه من الأمم المتحدة ليس شن الحرب على المتمردين بطبيعة الحال، وإنما تزويد البعثة بالولاية والقوات والأسلحة الضرورية للدفاع عن نفسها ضد هجمات أعداء السلام. فقد أصبح جنود الأمم المتحدة هدفا لهجمات المتمردين. وينبغي أن تكون القوة قادرة أيضا على الاضطلاع بمهمتها المتمثلة في ضمان الامتثال لأحكام اتفاق السلام في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ ورصد تنفيذه وحماية الأهالي من انفجار مزيد من أعمال العنف. واليوم أصبحت زيادة أعداد قوات البعثة وتزويدها بالأسلحة التي تحتاج إليها حتمية أساسية.

وأود أن أبلغ المجلس عن استعداد بعض أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي أعربت عنه بوضوح في ٩ أيار/مايو في مؤتمر قمة أبوجا، لتوفير القوات اللازمة للأمم المتحدة لتعزيز بعثتها في سيراليون. وعلى الدول التي لديها موارد ضرورية، أن تقدم من جانبها، المساهمات السوقية والمالية للبعثة حتى يمكنها الاضطلاع على أكمل وجه بولايتها المنقحة.

وهي مسألة ملحة. ويكمن الخطر في تأخيرها. وأفريقيا على استعداد لتحمل نصيبها من المسؤولية. وهي تتوقع من مجلس الأمن أن يرد بقوة وبحسم بما يتناسب مع الحالة الخطيرة القائمة في سيراليون وما تنطوي عليه من تحديات وعلى المجلس أن يضطلع بمسؤولياته، جميع مسؤولياته، وكلما أسرع في ذلك كلما كان أفضل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

السيد كتيا (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنقل إليكم تقديرنا العميق يا سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن بشأن سيراليون، بوصفي منسقا لفريق الخبراء العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبالنيابة عن وفدي. وقد دعونا إلى عقد هذه الجلسة بناء على الولاية التي أوكلها قادة الدول الأعضاء في منظمتنا الذين اجتمعوا في أبوجا في ٩ أيار/مايو، للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية لكي ينقلها إلى سفراء المجموعة الأفريقية في نيويورك.

ونرحب بالأمين العام للأمم المتحدة بيننا هنا ونود أن نعرب عن تعازينا القلبية لأسر أصحاب الخوذ الزرق الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام النبيلة.

وتشعر القارة الأفريقية، ومنطقتها الغربية دون الإقليمية بوجه خاص بالقلق حيال التطورات الأخيرة في أزمة سيراليون. والحق أن أخذ الجبهة المتحدة الثورية لرهائن من جنود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون يشكل تحديا للمجتمع الدولي لا يمكن التسامح معه. وتدين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كما تدين مالي هذا العمل بقوة، وتطالبان بالإفراج الفوري غير المشروط عن الرهائن، علاوة على استعادة أسلحتهم. إن تطور الأحداث لا يهدد السلم والأمن الدوليين فحسب في المنطقة الأفريقية دون الإقليمية، وإنما يقوض أيضا مصداقية الأمم المتحدة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، في أفريقيا خاصة.

وفي سياق الانتهاكات الصارخة لاتفاق لومي، الذي يحكم عملية السلام في سيراليون، أود أن أتناول عدة مسائل يرى وفدي وغيره من الوفود الأفريقية أنها جديرة بأن تحظى بالأولوية من اهتمام مجلس الأمن.

أولا، يود وفدي أن يؤكد على أن زعيم الجبهة المتحدة الثورية هو المسؤول الرئيسي عن استئناف الحرب الأهلية في سيراليون، وبالتالي فإننا نود أن نعلن أن الجبهة وزعيمها سيفقدان المزايا التي ينطوي عليها العفو الممنوح لهما بمقتضى اتفاق لومي للسلام وسيقدمان للمحاكمة لارتكابهما جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ثانيا ، إن فوداي سنكوه وحركته بأخذهما جنود البعثة كرهائن إنما يتحديان المجتمع الدولي مما يتطلب المواجهة السريعة. ويصعب على البعثة الاضطلاع بولايتها الحالية في ضوء هذا الوضع الجديد. ولذلك ندعو مجلس الأمن إلى مراجعة تنقيح الولاية الحالية لقوة حفظ السلام، بحيث تصبح بعثة لإنفاذ السلام مزودة بقوام كاف وأسلحة مناسبة للاضطلاع بولايتها. ولا ينبغي أن يضر هذا الإطار القانوني الجديد للتدخل باتفاق لومي، الذي يعتبره وفدي الإطار المناسب لإنهاء الحرب الأهلية التي عانت سيراليون من ويلاتها لأكثر من ١٠ سنوات.

ثالثا، تود مالي بوصفها تتولى رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تعرب عن عزم الجماعة على التصدي لعملية الاستيلاء على السلطة بالقوة في سيراليون بكل الوسائل الممكنة بما فيها الوسائل العسكرية. ونحن على استعداد لأن نضع تحت تصرف الأمم المتحدة قوات محترفة ذات خبرة ميدانية لتعزيز البعثة واستعادة السلام في سيراليون. فأي فشل تتعرض له الأمم المتحدة في ذلك

البلد سيؤثر تأثيرا شديدا في جميع أنحاء المنطقة ويدمر مصداقية مجلس الأمن.

رابعا، يشعر وفدي بالقلق الشديد إزاء مصير المدنيين والمشردين. وإننا نطالب باتخاذ خطوات فورية من أجل حمايتهم وضمان مساعدتهم بحرية في جميع أنحاء أراضي سيراليون.

ونحن نحذر زعماء الجبهة المتحدة الثورية من القيام بأية محاولة لغزو فريتاون؛ فهذا من شأنه أن يكون تحديا مهينا للمنطقة دون الإقليمية وسيرد عليه بالقوة أيا كان الثمن.

في الختام، أود أن أذكِّر بأن هذه حالة حرجة. ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف وأن يتصرف بسرعة، لأن ما يهم هنا هو أرواح ملايين الأفراد الذين وضعوا ثقتهم في الأمم المتحدة. ولا يمكننا أن نخون الثقة والأمل اللذين وضعوهما في منظمتنا. وأي فشل للأمم المتحدة سيرتب آثارا بالنسبة لاستمرار عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن وجود الأمين العام معنا والبيان الذي أدلى به توا يشهدان على أهمية مناقشتنا الليلة.

إن الحالة في سيراليون بالغة الخطورة . لقد تابعنا جميعا أحداث الأيام الماضية في سيراليون بشعور بقرب وقوع كارثة. وإن تدهور الوضع بشكل مأساوي في الوقت الراهن يمكن أن تكون له نتائج رهيبة. ونحن ندرك بشكل خاص معاناة شعب سيراليون. وإذا كانت استجابة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لا تتناسب مع التحدي، فإن النتائج ستكون بعيدة المدى ليس فقط بالنسبة لسيراليون، وإنما بالنسبة لأفريقيا أيضا ولجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام بل وللأمم المتحدة نفسها. ووفد بلدي يشعر بالامتنان للمجموعة الأفريقية لمبادرتها بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع، وبالامتنان لكم، سيدي الرئيس، لترتيبكم عقده بسرعة كبيرة.

يجب علينا أن نركز الآن على الأزمة الحالية. ولا أريد أن أضيع وقتا كثيرا وطاقة كبيرة بتوزيع اللوم. لكن وفد بلدي يعرف دون شك من تقع عليه المسؤولية الرئيسية. إن فوداي سنكوه ومؤيديه من الجبهة المتحدة الثورية ينتهكون انتهاكا صارخا اتفاقات السلام التي يعد هو ومؤيدوه طرف فيها. وسنكوه يقف مدانا أمام المجتمع الدولي، بما في ذلك الادانات التي وردت في بيانات هذا المجلس. ويجب عليه وعلى زملائه أن يتحملوا المسؤولية عما حدث خلال الأيام القليلة الماضية. وكما قال الأمين العام وآخرون، فإن هؤلاء يجب أن يحاسبوا على أعمالهم.

الآن يجب أن نتخذ الإجراء الضروري لضمان ألا ينجح سنكوه ومؤيدوه في كسر السلام الذي يرنو إليه شعب سيراليون ويستحقه بحق. ونحن نرى بشكل قاطع أن حجر الزاوية في جهودنا يجب أن يكون بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وجعل قوة الأمم المتحدة قوة فعالة ومجهزة بشكل كامل للوفاء بولايتها، يمثل أحسن الآمال لاستعادة السلام والاستقرار الدائمين في سيراليون.

لقد اتخذت المملكة المتحدة عددا من الخطوات الهامة لدعم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وفي الأسبوع الماضي أوفدنا كتيبة بريطانية متقدمة إلى فريتاون. وذلك النشر أساسا لإخلاء مواطني المملكة المتحدة. ولكننا أيضا نعتقد أن نشر قواتنا، التي ضمنت أمن مطار لونغي، أسهم إسهاما حقيقيا في جهود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وقد تركنا تلك الصلة الحيوية قائمة وحررنا بالتالي قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتركز جهودها على مهمتها الأوسع نطاقا. وأنا ممتن للأمين العام لكلماته الرقيقة بشأن الأثر الذي أحدثه وجود قواتنا وسأعمل على نقلها إلى المعنيين.

اليوم أكد رئيس الوزراء بلير، بعد استعراض للحالة في سيراليون مع زملائه أعضاء مجلس الوزراء، أن القوات البريطانية في سيراليون ستواصل مهمتها لإخلاء مواطني المملكة المتحدة ومواطنين من جنسيات أخرى، وللحفاظ على أمن مطار لونغي، بينما تزاد قوة الأمم المتحدة خلال الشهر القادم. والقوات البريطانية التي تُنشر هناك لا تقوم بدور قتالي كجزء من قوة الأمم المتحدة ولا تنفذ التزاما مفتوحا. ووصول الباخرة الملكية ''أوشن'' إلى المنطقة، برجال البحرية الذين تحملهم، سيوفر المزيد من المرونة لنا في استخدام القوة وسيزيد من قدرتنا على نجدة القوات الموجودة في مسرح العمليات، عند الضرورة.

وثمة فريق عسكري استشاري تابع للمملكة المتحدة موجود أيضا في فريتاون بناء على طلب الأمم المتحدة، لمساعدة الأمم المتحدة على تقييم الدعم الفني المطلوب لتعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وستواصل المملكة المتحدة تقديم الدعم الفني والسوقي للمساعدة على تعزيز البعثة.

إن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تحملت وطأة أعمال سنكوه وعانت من عواقبها. وإنني أعرب عن التحية الخالصة للطريقة التي عالج بها قائدها، الفريق أول جيتلي، وزملاؤه الحالة الصعبة الحالية. كما أعرب عن تحية مماثلة لإدارة عمليات حفظ السلام وللذين يشاركون في التعامل مع مسألة سيراليون في نيويورك. ونعرب عن تعاطفنا أيضا مع أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الذين احتجزهم الجبهة المتحدة الثورية. وكما قال الأمين العام، يجب الإفراج عنهم، وبسرعة. ونتعاطف أيضا مع أسر الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة الأمم المتحدة.

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره لجهود الزعماء الإقليميين الذين لا يزالون يعملون بجد لدعم حكومة سيراليون. ومن المحتم أن يضعوا، كما نضع نحن أيضا أكبر ضغط ممكن على فوداي سنكوه ليعود إلى طريق الحوار السلمي والتقدم السياسي المرسوم في اتفاق لومي.

إن استجابة الأمم المتحدة للأزمة تعد أساسية لحلها مستقبلا. ومجلس الأمن عليه مسؤولية بالغة. ومن الأساسي أن نصحح الأوضاع. ولذلك يجب أن نضع نصب أعيننا الهدف الحالي: تعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ودعمها. ونحن نشعر بالامتنان لحكومات الهند وبنغلاديش والأردن لإسراعها بنشر كتائبها. وذلك النشر يجب أن يحدث بأسرع وقت ممكن. ونرحب رغبة زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في أعقاب مؤتمر قمتهم في ابوجا يوم ٩ أيار/مايو، في أن ينظروا، في حالة اشتراك قوات إقليمية في سيراليون مجددا، في الأشكال العملية لذلك الاشتراك. وأية قوات جديدة ينبغي أن تكون لابسة خوذا زرقاء، ومجهزة تجهيزا ملائما للعمل الذي عليها أن تقوم به، تحت قيادة وحيدة للأمم المتحدة ووفقا لنفس قواعد الاشتباك.

يجري الآن إحراز التقدم، ومن الواضح أننا نرحب بهذا. وفريق المملكة المتحدة في لونغي سيعمل مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لمعرفة عدد التنقلات الجوية الأخرى التي يمكن القيام بها عن طريق المطار، لتخفيف هذه الصعوبة في جهود تعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

في الوقت الحاضر، ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون كافية بحيث تقوم بمهامها. وهي قوية فعلا. وتحتوي على عناصر تسمح باستخدام القوة في الدفاع عن النفس، وعند اللزوم، للدفاع عن السكان المدنيين. ومن الواضح، أنه كلما تطور الوضع، ينبغي لنا أن ندرس المهام التي نتوقع قيام بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بها. القرار المتعلق بتحديد ولاية البعثة سيعتمد على تلك المهام. وبمجرد استقرار الحالة، سيكون في مقدورنا النظر في تلك المسائل. وسنكون بحاجة

إلى مشورة الأمين العام المهنية، التي ستقوم دون شك على تقييم وكيل الأمين العام السيد مييه. وينبغي تجنب استغراق وقت طويل في القيام بذلك. وينبغي أن نكون حذرين من وضع نهج متسرع. ولقد كان الأمين العام محقا عندما أشار إلى أن تغيير ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لن يغيرها وحده إلى بعثة لفرض السلام بطريقة فعالة؛ وإن التحرك نحو فرض السلام سيكون تغييرا جذريا للنهج. وينبغي أن نفكر بعناية بشأن ما إذا كان هذا صحيحا أو عمليا.

من الواضح ما ينبغي أن يكون عليه الرد الفوري. ويجب أن يكون الهدف نصب أعيننا. يجب أن ندعم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. والذين يمكنهم تحقيق ذلك يجب أن يقوموا به بسرعة. ويجب أن يبعث هذا المجلس برسالة تأييد سياسي واضحة من أجل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ويجب أن يكون مستعدا للقيام بكل شيء ضروري للمساعد في تعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ولقد قامت المملكة المتحدة بالفعل بالكثير. وجهودنا ستستمر. لقد انتظر شعب سيراليون طويلا جدا من أجل السلام والاستقرار.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): إن كندا تشعر بقلق كبير بشأن الحالة في سيراليون، وبسبب الخطر البالغ الذي يتعرض له كثيرون من أبناء شعب سيراليون والصورة البغيضة للمئات من قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون المحتجزين على يد أحد الموقعين على اتفاق لومي للسلام.

وبينما توطد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون مواقفها، لا بد أن يسارع المجتمع الدولي في بذل جهوده وتنشيطها لدعم البعثة. وتحافظ الأمم المتحدة على موقفها على أرض الواقع، ولا بد أن يقوم أعضاؤها بالشيء نفسه. ولا بد أن نظل ثابتين في التزامنا بألا نتخلى عن سيراليون أو الأشخاص الذين وضعهم المجلس في وضع خطير وخولهم بتنفيذ أوامره باسم جميع أعضاء المنظمة.

وتشعر كندا بالفخر لإعلانها بالأمس بأنها ستوفر رحلات جوية للقيام على جناح السرعة بوزع قوات من الهند وبنغلاديش. ونبحث الآن في زيادة مساعدتنا إلى قوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون، الذين لا تتوفر لهم معدات كافية. وهذا القرار يكمل المساهمات كندا فيما سبق، حيث بعثت بمراقبين عسكريين وتواصل تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية الهامة إلى سيراليون. وقدمنا أيضا مساهمة كبيرة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ونحن على استعداد لتجديد دعمنا عندما تصبح الحالة في سيراليون مستقرة.

ولقد شهدنا كيف ساعد وزع فرقة فنية عالية من المملكة المتحدة على جناح السرعة إلى فريتاون ولونغي في استقرار الوضع. ونأمل، حينما يعزز الوجود العسكري الدولي، في أن تخف حدة التهديد الموجه ضد المسؤولين عن حفظ السلام، وضد المدنيين، وأن تتهيأ الأوضاع من أجل استئناف عملية السلام. ولا بد أن نظهر عزما حقيقيا وقويا، ونكفل عدم ترك المدنيين في مواجهة إرهاب المتمردين، على غرار ما كان عليه حالهم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

(تكلم بالانكليزية)

وتشعر كندا بالتشجيع إزاء نتائج القمة الاقتصادية التي عقدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا في ٩ أيار/مايو وكذلك إزاء استمرار التزام دول غرب أفريقيا بسيراليون كبلد يسوده السلام والاستقرار. ولقد أظهرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قدرتها على إحداث تغيير في سيراليون في الماضي، بتكلفة كبيرة من حيث الأموال والأرواح. وعلى وجه التحديد، أظهرت قوة غرب أفريقيا – فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا - باقتدار قدرتها على كبح جماح العنف الذي ترتكبه الجبهة الثورية المتحدة. والواقع أن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبخاصة نيجيريا، تضطلع بدور رئيسي في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون وسوف توافق بحماس، حسبما نأمل، على تقديم مساهمة أكبر لمجابهة المزيد من العدوان من الجبهة الثورية المتحدة.

ويتحتم أن يكون جهد حفظ السلام في سيراليون متعدد الأطراف بصورة حقيقية وتحت علم الأمم المتحدة، وأن تتقاسم الدول الأعضاء العبء عن إيفاد ووزع تلك القوة إلى الميدان. وتشجع كندا الدول الأعضاء على العمل صوب تشكيل قوة قوية ومتحدة ومتناسقة لاستعادة مناخ الثقة والنظام في سيراليون. ونعتقد أنه ينبغي لتلك القوة أن تكون في شكل موسع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون وينبغي أن تحترم مبدأ وحدة القيادة وهو مبدأ عسكري أساسي، وفي هذه الحالة قيادة الفريق أول جيتلي.

ووافق مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، عندما اعتمدت ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون، على أن إيفاد قوة مختلطة الأجناس إلى سيراليون مسألة غير مستصوبة، وخطيرة وغير عادلة ولا يمكن أن تصبح قادرة على العمل، وقد تؤدي إلى زيادة حالة عدم الاستقرار والفوضى. ولا بد للمجلس أن يلزم نفسه من جديد بإنشاء قوة قوية ومتحدة يمكن التعويل عليها في صد الأعمال الاستفزازية المروعة التي ترتكبها الجبهة الثورية المتحدة. وينبغي أيضا أن نكون على استعداد لإعادة النظر في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون في ضوء التغيرات الجوهرية في الحالة على أرض الواقع وأن نعيد بحث متطلبات البعثة، من حيث الأفراد والقدرات، على أساس منتظم.

تتوفر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون ولاية قوية تتضمن أحكاما لحماية المدنيين. ويتمثل ما نحتاج إليه الآن في توفير موارد ملائمة لمنع المزيد من التدهور. وتشعر كندا بإنزعاج شديد بسبب تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة التي تفيد بأن أكثر من نصف الأطفال الذين شاركوا في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتعرضون لأخطار إعادة تجنيدهم من قبل قوات المتمردين، أو لمعاقبة المتمردين لهم بسبب هجرهم. ولا بد من اعتبار ضمان سلامة أولئك الـ ٩٠٠ طفل أولوية فورية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون، حالما تستعيد البعثة اليد الطولى في مناطق انتشارها.

إن تهديد الانتكاس مرة أخرى إلى حرب أهلية في سيراليون يدلل مرة أخرى على الحاجة إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة للرد السريع بدرجة كبيرة. وعلى وجه التحديد، تشجع كندا الدول الأعضاء على إلزام أنفسها بتحسين قدرة إدارة عمليات حفظ السلام في مجالات خدمات التخطيط العسكري، ورقابة المقار، وإمكانية الحصول على استخبارات موثوقة على صعيد الميدان، وتوفر اتصالات فعالة وتخطيط لحالات الطوارئ على الأجل الطويل. وفي وقت مبكر اليوم، طالب السيد لويد اكسورثي وزير خارجية كندا بعقد اجتماع خاص في لوزان لممثلي الأعضاء الثلاثة عشر في شبكة الأمن الإنساني جرى فيه مناقشة موضوع قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام. واتفق الأعضاء على العمل معا وعلى بحث الخطوات من أجل اتخاذ الإجراءات الممكنة.

ومع أنها ينبغي أن نواصل توجيه جهودنا صوب تعزيز الفرق المنتشرة بالفعل في الميدان، ينبغي لنا ألا نغض الطرف عن الاحتياجات غير الملباة من أجل حفظ السلام بطريقة فعالة. ولا بد أن نتصدى لتلك الاحتياجات إذا أردنا توطيد السلام والأمن في سيراليون ووضع حد لثماني سنوات من المعاناة بلا سبب. ومع عملنا لتعزيز بعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة إلى سيراليون وقدرة إدارة عمليات حفظ السلام على التخطيط ومساعدة البعثة وهي تتكيف مع الظروف المتغيرة، لا بد أن يتخذ أعضاء المجلس أيضا موقفا قويا ومتبصرا من أجل التصدي لأسباب هذه الأزمة، والتصدي بالفعل لأسباب الصراع في سيراليون.

وإضافة إلى شجب احتجاز الأفراد المدنيين والعسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون، بصورة غير شرعية بأشد لهجة، لا بد أن نتعهد بمحاسبة الأطراف المسؤولة عن تلك الانتهاكات لاتفاق لومي للسلام، بما في ذلك فوداي سنكوه قائد الجبهة المتحدة الثورية. وينبغي أن يبحث المجلس في كافة الطرق المتوفرة له من أجل ضمان ألا يفلت العنف المرتكب باسم الطمع في سيراليون من العقاب. ونود أن نؤكد على أننا لا نعتبر الأمم المتحدة ملزمة بأحكام لومي للعفو بقدر ما تنطبق على إبادة الأجناس، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الدولي.

ولا بد أن نتعهد أيضا بالتصدي لدور التجارة غير المشروعة بالماس والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، على حد سواء، في إشعال نيران هذا الصراع واستدامته. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن ينظر أعضاء المجلس في مجموعة التدابير المستهدفة لضمان استخدام عائدات الماس قصرا في الأغراض المحددة في اتفاق لومي للسلام، أي لمنفعة شعب سيراليون. وتتطلع كندا إلى تقرير السيد مييه، وكيل الأمين العام، غدا، وسوف تنظر بعين العطف في أي توصيات يقدمها الأمين العام بأن يتخذ المجلس مزيدا من الإجراءات لدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن الشكر لكم السيد الرئيس، لعقد هذه الجلسة الطارئة المفتوحة لمجلس الأمن في هذه الليلة للنظر في الوضع المتدهور بسرعة في سيراليون. ونؤيد ذلك القرار، لأننا نعتقد بضرورة إتاحة الفرصة أمام أعضاء المنظمة على النطاق الأوسع، ولا سيما للدول الأفريقية، لتدلي بآرائها بشأن هذا الموضوع الهام جدا.

ويعرب وفدي مرة أخرى عن قلقه العميق إزاء اندلاع العنف في سيراليون في الأسبوعين الماضيين، ويشجب بأقوى العبارات الهجمات المسلحة التي ترتكبها الجبهة المتحدة الثورية ضد أفراد الأمم المتحدة. ونلاحظ مع بالغ الأسف الخسائر التي تكبدتها الفرقة الكينية لحفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتقديم تعازينا إلى أسر من لاقوا حتفهم من أفراد حفظ السلام وإلى حكومة كينيا. ولقد جُرح عشرات آخرون، وما زال زهاء ٥٠٠ فرد تابعين للأمم المتحدة بما في ذلك أفراد من ماليزيا، مُحتجزين من قبل قوات المتمردين. وهذه حالة غير مقبولة، وينبغي بذل قصارى الجهود واتباع كافة السبل الضرورية لضمان إطلاق سراحهم.

وبمقتضى بيان رئاسي صادر في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، طلب المجلس إلى الجبهة المتحدة الثورية وقف أعمالها العدائية وإطلاق سراح جميع المحتجزين من الأفراد التابعين للأمم المتحدة وسائر الأفراد الدوليين فورا ودون أن يمسهم سوء. ولم يعر السيد فوداي سنكوه وأتباعه هذا الطلب اهتمام. ويتحمل السيد سنكوه، بوصفه قائد الجبهة المتحدة الثورية، المسؤولية في نهاية المطاف عن هذه الأعمال التي تدعو للأسف، والتي تشكل انتهاكا صارخا لالتزاماته بموجب اتفاق لومي للسلام. ويجب أن يخضع للمساءلة.

ويتفق وفدي مع الرأي القائل بأن إحدى الأولويات العاجلة تتمثل في أن تعزز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

وجودها وذلك عن طريق إعادة التجمع في أعداد أكبر تمكينا للقوة من الدفاع عن نفسها بشكل أفضل في حالة تعرضها للهجوم من قبل المتمردين. ومن الأولويات العاجلة أيضا استقرار الحالة في أرجاء شبه جزيرة فريتاون، ونتطلع بشغف إلى وصول الكتائب الإضافية على وجه السرعة من الهند وبنغلاديش والأردن للارتقاء بالبعثة إلى القوة المأذون بها. وفي هذا الصدد، نثني على الدور الذي تؤديه القوات البريطانية في تأمين المطار الرئيسي في فريتاون.

ومع أننا نزجي الثناء لقائد القوة جيتلي وللممثل الخاص أدينيجي على الدور الذي اضطلع به كل منهما في إدارة الأزمة في الميدان، لدينا اعتقاد راسخ بأن الوقت قد حان لينظر المجلس في ما يمكن اتخاذه من خطوات تالية. وينبغي أن يحظى بالصدارة في جدول أعمالنا إرسال بعثة للرد السريع إلى سيراليون بغرض تحقيق استقرار الحالة وإعادة العملية السياسية إلى مسارها. ونشيد بالأمين العام على ما بذله من جهود مضنية لحشد هذه القوة. ونحث البلدان التي لديها الموارد الكافية للاستجابة السريعة لجهود الأمين العام على أن تفعل ذلك حتى يتسنى إرسال قوة الرد السريع على الفور.

ولا نرى أن انسحاب الأمم المتحدة من سيراليون خيار جيد بالنظر. فذلك يعني توجيه رسالة خاطئة إلى شعب سيراليون المحب للسلام، الذي تحمل الكثير في السنوات التسع الماضية، والى قارة أفريقيا بأسرها، مؤداها أن هذا مثال آخر جديد على تخلي المجتمع الدولي عن القارة. كما أن ذلك الخيار ينطوي على المخاطرة بدعوة الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون إلى اجتياح فريتاون. بيد أننا نعتقد أن مناخ حفظ السلام الذي توخينا أن تعمل فيه البعثة لدى اتخاذنا القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠) لم يعد مهما في الظروف الراهنة. فالمبدأ المتمثل في وضع اتفاق للسلام وأخذ أطراف التراع بالتعاون الكامل على تنفيذه، بما في ذلك نزع العناصر المسلحة سلاحها طوعا بموجب عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، هو في سبيله إلى التفكك، إن لم يكن قد تفكك بالفعل.

سيتعين علينا إجراء تقييم فوري ومتعمق للحالة، سواء على الجبهة العسكرية أو السياسية، واتخاذ القرارات الملائمة. ونحن نخاطر بتعريض أفراد الأمم المتحدة للاجتياح من قبل الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون، التي عقدت عزمها ليس فقط على تدمير عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، كما تشهد بذلك الشهور الثلاثة الماضية، وإنما أيضا على تحدي تصميم بعثة الأمم المتحدة في أعقاب انسحاب قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الكامل من سيراليون. ومن الواضح أن الأعمال التي تقوم بها الجبهة حسنة التوقيت والتنسيق. إذ أن البعثة كان سيجري زيادة تعزيزها في غضون أسابيع قليلة بكتائب إضافية، وكانت عملية نزع السلاح سيتم دعمها.

ويعرب وفدي عن أسفه العميق لأن الجبهة المتحدة الثورية لسيراليون لم تقتصر في تحديها على عملية السلام. وإنما تحدت أيضا أكبر قوة للأمم المتحدة قامت المنظمة بتشكيلها في أي مكان. إن مصداقية المجلس في الميزان. وقد أعرب البعض عن انتقادات مؤداها أن قوة الأمم المتحدة التي تم نشرها في سيراليون إما ضعيفة التجهيز، أو تفتقر إلى الولاية المناسبة، لمواجهة متطلبات الحالة على أرض الواقع. وفي ضوء الحقائق الأليمة في الميدان وفي سياق مناخ العمل الذي تغير عما كان متوخى، ينبغي النظر سريعا في مسألة ما إذا كانت الولاية المحدودة الممنوحة حاليا لبعثة الأمم المتحدة في الصومال في إطار الفصل السابع ما زالت كافية. ويود وفدي التذكير بأننا أبدينا الاستعداد للموافقة على الولاية المحدودة بموجب الفصل السابع عندئذ لوجود اتفاق ولصدور تأكيد بأن تعاون الأطراف وشيك الحدوث. ومن

الواضح أنه قد ثبت خطأ الكثيرين منا وسوف يتعين علينا أن نعيد تقويم استجابتنا بالشكل المناسب.

ونعرب عن ترحيبنا بالقرار الصادر عن مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي أنهى أعماله في أبوجا مؤخرا بأن يستخدم أعضاؤها جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك الخيار العسكري، لإحباط أية محاولة للاستيلاء على السلطة في سيراليون عن طريق استخدام القوة. وستكون قوة للانتشار السريع من هذا القبيل مفيدة، ونتطلع إلى القرار الذي ينتظر اتخاذه في اجتماع وزراء الدفاع ورؤساء الأركان، المقرر عقده في أبوجا يوم ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠، بالنظر في الطرائق العملية التي تتخذ في حالة وجود مشاركة جديدة في سيراليون من جانب فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

لقد دعت ماليزيا بانتظام إلى تقديم المساعدة للدول المساهمة في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة على إبقاء قواها في سيراليون، ولا سيما نيجيريا، التي ناءت بعبء غير متكافئ من قوات هذا الفريق في الماضي. وقد دار الزمن دورته، وأضحى فريق المراقبين العسكريين جاهزا من جديد لأداء دور محوري في مد يد المساعدة إلى المجتمع الدولي لإعادة النظام إلى هذا البلد. ويجب قبول هذا العرض. بيد أننا نرى في الظروف الراهنة أن تنضوي جميع البلدان التي تنشر قواها في سيراليون تحت لواء الأمم المتحدة وتحت هيكل قيادة واحد. ولا بد من العثور على موارد كافية لهذا الغرض. وهذه مسؤولية جميع الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها.

وسيأتي الاختبار الحقيقي لمدى إصرارنا في الأيام والأسابيع القادمة. وتستدعي الحالة استجابة سريعة ومتماسكة من جانب المنظمة والمجتمع الدولي برمته. ويغمرنا الأمل في أن تؤدي مداولات الليلة وما يعقبها من مداولات المجلس إلى قلب هذه الأوضاع المؤسفة وإعادة تأكيد سلطة المنظمة ومصداقيتها بالنسبة للحالة في سيراليون. ولا مناص من هذا لما يترتب عليه من نتائج غير مقتصرة على أفريقيا بل تشمل العالم بأسره. ويتفق وفدي مع الأمين العام على وجوب أن نتخذ إجراء. وأن نتخذه على وجه السرعة، لأنه لا يسعنا أن نخذل سيراليون؛ ولا يسعنا أن نخذل أفريقيا مرة أخرى.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الأسف أن ينعقد مجلس الأمن في دورة طارئة الليلة لاستفحال أزمة خطيرة في سيراليون. وتنذر الأحداث التي تتكشف من جديد بتقويض حكومة الرئيس كبا المنتخبة بالأسلوب الديمقراطي. وقد أدى تجدد العنف إلى بدء حلقة أخرى من حلقات المعاناة الإنسانية بالنسبة لشعب سيراليون، وهو شعب عانى إلى الآن فوق ما يطيق.

لقد راقبت الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي بالدهشة والفزع أحداث سيراليون. إذ على الرغم من وجود ما يزيد عن ٨ ٥٠٠ من أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، فقد قام معارضو السلام في سيراليون، وخاصة متمردو الجبهة المتحدة الثورية، بشن هجمات جديدة واحتجاز المئات من الأفراد التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد الدوليين. وهذه إجراءات مرفوضة تماما، ولا بد من وضع نهاية لهذا التهديد الموجه إلى السلام والأمن.

نعلم جميعا أن حفظ السلام حافل بمخاطر أصيلة. ونحن نشيد ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون وجنودها، وبالأمين العام وموظفيه، على ما أبدوه من الالتزام، وعلى المحاولات التي يبذلونها لمجابهة الموقف الصعب الذي وجدوا أنفسهم فيه. ولكن لا بد من أن نذكر بجلاء أن مسؤولية المأساة الراهنة في سيراليون تقع على عاتق الجبهة المتحدة

الثورية وقائدها، فوداي سنكوه، بسبب انتهاكاتهم للالتزامات التي تعهدوا بها في اتفاق لومي.

وما لم تتم تسوية الحالة وإعادة عملية السلام إلى مسارها، فقد نواجه استئنافا لواحدة من أقسى حالات التمرد في العالم وأكثرها وحشية. ويمكن أن يمتد النزاع إلى ما وراء حدود سيراليون، فيفرق الدول المجاورة ويهدد الاستقرار في أنحاء غرب أفريقيا. وقد نواجه نفورا عاما من تقديم الدعم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا.

ونعرب عن دعمنا القوي لأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. لقد جرى تنظيمهم وإيفادهم إلى سيراليون لا لفرض تسوية، ولا لإنفاذ السلام، بل للمساعدة في تنفيذ اتفاق لومي للسلام، وهو اتفاق وقعته الجبهة المتحدة الثورية، ثم انتهكته، وأخيرا هدمته بشنها الهجمات الأخيرة. والأعمال التي قامت بها الجبهة ضد أفراد قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فظيعة وتشكل انتهاكا صريحا لاتفاق لومي للسلام، وقيام الجبهة بهذه الأعمال لدى انسحاب فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقبل أن يكتمل نشر قوات الأمم المتحدة، يدل على أن الجبهة تصرفت على نحو متعمد يتسم بالصلافة لهدم عملية السلام وعكس مسارها.

وتطلب الولايات المتحدة من الجبهة المتحدة الثورية أن تطلق على الفور سراح المحتجزين، وتوقف جميع العمليات الحربية، وتفي بالتزاماتها بموجب اتفاق لومي للسلام وتحترم جميع القواعد السارية لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني. ونحن نتفق مع الرأي الذي أبداه الزعماء الإقليميون في قمة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا بتاريخ ٩ أيار/مايو، بإدانة أعمال الجبهة. كما نشير إلى أن رؤساء دول الجماعة حذروا قيادة الجبهة من ”أنها تجازف بإلغاء العفو السابق منحه إلى أعضاء الحركة بموجب اتفاق لومي للسلام مثلما تجازف بتقديم أعضائها للمحاكمة عن جرائم حرب إذا استمرت في خرق اتفاق لومي للسلام“. ونحن نرحب بالقرار الذي تم التوصل إليه في أبوجا بعقد اجتماع خاص لوزراء دفاع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٧ أيار/مايو للنظر في الصيغ العملية في حالة تجديد قوات الجماعة لتدخلها في سيراليون.

ونحن نمتدح وندعم القيادة التي أظهرتها الدول الإقليمية والجماعة في النهوض بمبادرات سياسية دبلوماسية لإضفاء الاستقرار على الوضع.

حكومتي مشغولة بهذه القضية على أعلى المستويات. وما فتئت الوزيرة ألبرايت تتصل بانتظام بالأمين العام. كما استعرض الرئيس كلينتون الحالة مع السيد عنان هذا الصباح. ونحن نتشاور عن كثب مع الأمانة العامة.

وقد طلب الرئيس كلينتون من القس الموقر جيسي جاكسون، مبعوثه الخاص للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان في أفريقيا، العودة إلى المنطقة للعمل مع القادة هناك لحسم هذه الأزمة. وما فتئ القس الموقر جاكسون يشارك بنشاط في جهود دبلوماسية لمساعدة شعب سيراليون على تحقيق نواياه السلمية.

ولقد كثفنا تعاوننا المستمر على أعلى المستويات مع حكومة سيراليون، ومع الأمم المتحدة في نيويورك وفريتاون، مع الزعماء الإقليميين الآخرين، ومع زملائنا البريطانيين. وفي هذا الصدد، ننضم إلى الآخرين في الاعتراف بالإسهام المهم للمملكة المتحدة في تأمين مطار لونغي. ويبقى سفيرنا في سيراليون جوزيف ملروز في فريتاون وعلى اتصال دائم بحكومة سيراليون وكبار المسؤولين الآخرين.

ولا يزال تركيزنا ينصب على إيجاد أفضل التدابير الممكنة للسعي إلى الإفراج عن جميع موظفي الأمم المتحدة

والموظفين الدوليين المعتقلين الآخرين، ولحماية المدنيين، ولاستعادة الاستقرار، وتعزيز الوجود الدولي في سيراليون.

وسوف تساعد الولايات المتحدة على وزع قوات إضافية لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونحن نعمل بجدية مع الدول المهتمة الأخرى لإيجاد طرق للتعجيل بوزع الكتائب المتبقية. وتقف الولايات المتحدة على استعداد للمساعدة في نقل قوات إضافية إلى سيراليون.

كما ندرس إمكانيات توفير الدعم بالمعدات للقوات الدولية هناك. ونقوم الآن بتحديد كميات المعدات التي يمكن أن تكون أكثر فائدة هناك. ونحن نعمل على وضع نهج منسق مع الأعضاء الآخرين للتوريد.

وننوي دعم الالتزام الذي قطعته دول غرب أفريقيا بإرسال قوات إضافية إلى سيراليون، ويوجد فريق تابع للولايات المتحدة في نيجيريا لتحديد ماهية المساعدات التي يمكن أن تدعو الحاجة إليها. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل في شراكة مع أفريقيا. وسوف نواصل جهودنا لدعم وتعزيز المنظمات والمبادرات الإقليمية الأفريقية، وجهودها القائمة لتأمين السلام والاستقرار في أرجاء المنطقة.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): نجتمع الآن للاستماع إلى الأمين العام والوفود الأخرى، ولا سيما الوفود التي تمثل المنظمات الأفريقية مثل منظمة الوحدة الأفريقية، أو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولذلك سأتوخى الاختصار الشديد.

لقد ذكر الأمين العام بوضوح شديد أنه يجب إلقاء المسؤولية على السيد سنكوه، وسمعنا هذا يتردد على لسان جميع المتكلمين الآخرين.

وفي العام الماضي رحبنا بتوقيع اتفاق لومي مع شعور بالانفراج فقد بدا في النهاية أن هناك أملا في السلام في سيراليون. لكن اتفاق السلام لم يبشر بالخير بشكل واضح بالنسبة للسلام المستقبلي. فقد حجزت مناصب حكومية هامة لمرتكبي الجرائم الوحشية وصدر مرسوم بأن يشملهم العفو، مع نص عفو خاص، بصورة تكاد لا تصدق، للسيد سنكوه.

وأعرب وفد هولندا عن خيبة أمله إزاء هذه الأحكام في ذلك الوقت لأننا شعرنا أنها تنقل رسالة خطرة، وهي أن ارتكاب الاعتداءات الشنيعة يعود بفائدة. وقد اقترحنا تضمين إشارة إلى قلقنا في القرارين ١٢٦٠ (١٩٩٩)، و ١٢٧٠ (١٩٩٩) ولكننا اضطررنا إلى سحب اقتراحنا بحجة أن أي حديث عن المسؤولية يحتمل أن يؤدي إلى تطويل أمد الحرب.

ولا يمكننا اليوم إلا أن نتعجب للمدى الذي أسهم به فشل إصرار المجتمع الدولي على مسؤولية الجبهة المتحدة الثورية، في التهور الحالي للسيد سنكوه. وعلى أية حال فإنه يجب أن يكون واضحا أنه لا يمكن للشخص الذي يخرق اتفاق لومي أن يستشهد بهذا الاتفاق كأساس لحصانته. ولا يلزم اتفاق لومي إلا البلدان التي تعد طرفا فيه. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يحيد عما سبق ذكره بتكرار وجدية بشأن ضرورة ”أن يساق إلى العدالة، بصورة مناسبة، الأفراد الذين يحرضون على العنف ضد المدنيين أو يتسببون فيه في حالات النزاع المسلح أو الذين يرتكبون، بخلاف ذلك، خرقا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان“. (S/PRST/1999/6)

ولا نزال نتمسك بالرأي القائل بأنه لا يمكن إنشاء سلام دائم في ذلك البلد بدون المحاسبة الكاملة على الاعتداءات المرتكبة في سيراليون.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذا الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن بناء على طلب المجموعة الأفريقية. ولقد دعمنا مثل هذا الاجتماع لأننا نعتقد أن الوضع الخطير في سيراليون

يتطلب أن يناقش أعضاء الأمم المتحدة بصراحة الطوارئ السائدة في ذلك البلد. ونحن نشكر الأمين العام على حضوره اجتماع اليوم وعلى بيانه الهام. ونقدر البيان القيم الذي أدلت به الجزائر بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية ومالي بصفتها رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونؤيد توصياتهما بالكامل.

وتشعر بنغلاديش بقلق بالغ إزاء الوضع المتدهور في سيراليون. ونرى أن هذا الوضع يمثل تحديا للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره.

لقد مر شعب سيراليون بتسع سنوات من المعاناة. وقد وعد اتفاق لومي للسلام بإنهاء ذلك. ولقد وضعنا ثقتنا في اتفاق لومي معتقدين بأنه سوف ينجح، وعملت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون طبقا لذلك. ومع التطورات الأخيرة في سيراليون، علينا أن نلقي نظرة جديدة على هيكل السلام وولاية السلام التي قدمناها. ويتعين علينا أيضا أن نعيد التفكير في استراتيجيتنا بوضع ثقة مبالغ فيها في قيادة الجبهة المتحدة الثورية للوصول إلى حل سلمي في سيراليون.

ونؤمن بشدة بأن الأمم المتحدة لا يمكنها ولا يجوز لها أن تتخلى عن سيراليون. ويجب ألا نقف على الهامش نتفرج على الأحداث تتوالى. وسوف تكون نكسة حاسمة للثقة في محافظة الأمم المتحدة على السلم إذا سمحنا لأكبر بعثة للمحافظة على السلم بأن تفشل.

إن المسألــة التي ينبغي علينا التصدي لها اليوم هي ما ينبغي أن يفعله مجلس الأمن لمعالجة المشكلة في سيراليون. ونرى أننا يجب علينا أن نتبع مسار العمل التالي.

أولا، ينبغي أن نعزز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون برفع قوامها إلى القوة المأذون بها في أسرع موعد. وما زلنا نعتقد على نحو راسخ بأن زيادة أعداد القوة في الميدان ستُحدث فرقا. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ المجلس بأن الكتيبة التي وعدت بنغلاديش بإرسالها إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ستكون جاهزة للنقل جوا مع معداها في موعد لا يتجاوز ٢٠ أيار/مايو.

ثانيا، يتعين علينا أن ننظر في إمكانية تعبئة قوات أكثر من القوة المأذون بها. وفي هذا الصدد، مما يشجع بنغلاديش أن تقوم بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتوفير قوات لتحقيق الاستقرار في سيراليون. ونعرب عن ترحيبنا بمؤتمر قمة أبوجا وما أعرب عنه أعضاء الجماعة في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع من عزم صميم على تحقيق السلام في سيراليون. ونتوجه بالشكر أيضا إلى البلدان الأخرى التي تجاوبت في هذا الصدد. وعلى أساس التجربة السابقة في سيراليون، تعتقد بنغلاديش على نحو راسخ أنه ينبغي أن يكون كل الوجود العسكري الدولي هناك خاضعا لقيادة موحدة تابعة للأمم المتحدة. ويجب أن تكون هناك ولاية دولية واحدة مأذون بها من مجلس الأمن.

واسمحوا لي هنا أن أنحرف قليلا عن الموضوع الرئيسي لأقول إن بعض الجهات أعربت عن شواغل من أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام غير قادرة على العمل لأن القوات التي تنشرها الأمم المتحدة – ومعظمها من البلدان النامية – غالبا ما تكون ناقصة التجهيز والتدريب والاستعداد لمواجهة الحالة التي بين يديها. والحقيقة المؤسفة هي أنه إذا توقفت البلدان النامية عن الاستجابة لنداءات الاستغاثة التي توجهها الأمم المتحدة اليوم، فلن يكون هناك حفظ سلام غدا، فيما عدا قلة من المناطق المختارة في العالم تمثل مصلحة استراتيجية هامة لبعض الدول الكبرى. فينبغي أن نكون ممتنين لأن البلدان النامية تواصل إسهاماها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإن جهودها تخفف من معاناة ملايين الأشخاص في العالم وتُعلي من شأن ميثاق الأمم المتحدة. وإلقاء اللوم على حافظ السلام هو الطريقة السهلة للتهرب من أداء مسؤوليتنا الجماعية.

ونرى أن قائد القوة الفريق أول جيتلي وقواته في سيراليون قد واجهوا الحالة بشجاعة وينبغي أن ينالوا كل ثنائنا على جهودهم الباسلة.

ثالثا، يجب علينا أن نجري، بأسرع ما يمكن، تقييما شاملا للحالة وأن نوازن بين كل الخيارات المتاحة أمامنا. ونفهم أن السيد برنارد مييه عاد من سيراليون في وقت سابق من صباح اليوم، ويا ليت لو تمكنت هذه الجلسة من الاستفادة من تقييمه الأولي. بيد أننا نتوقع تقييما كاملا من الأمانة العامة وتوصيات أيضا بشأن الخيارات الممكنة، في أقرب وقت.

رابعا، يتعين علينا إعادة النظر في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتعزيزها. ومن الواضح أننا في حاجة إلى ولاية أقوى لإيجاد حل طويل الأمد للمشكلة في سيراليون. وترى بنغلاديش أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تحتاج إلى ولاية كاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق لتكون فعالة.

خامسا وأخيرا، إن الحالة الإنسانية في سيراليون تشغلنا جميعا. إذ أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإنسانية قد أوقفت عملياتها، فيما عدا استثناءات قليلة. وترد تقارير محزنة عن نزوح السكان وارتكاب فظائع ضد المدنيين. ويجب علينا أن ننظر في إيجاد سبل لتلبية احتياجات ضحايا العنف المدنيين في سيراليون.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر إليكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة.

وأود أن أتقدم بتعازيَّ إلى الحكومات والأسر التي فقدت أفرادا منها في سيراليون. وقلوبنا مع الذين يحتجزهم المتمردون.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد خصوصا بالبلدان التي أسهمت بقوات لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة على قيادتهما وجهودهما التي لا تكل لإبقاء عملية حفظ السلام على مسارها في ظل أقسى الظروف. ونود أيضا أن نحيي العاملين بالبعثة رجالا ونساء لما تمتعوا به من شجاعة في ظل أكثر الظروف صعوبة.

وإن وفدي يقدر حضور الأمين العام بين ظهرانينا هنا هذه الأمسية. إننا نشكركم، سيدي الأمين العام، على بيانكم، ونشيد بكم على الجهود التي تبذلونها لإحلال السلام في سيراليون.

إننا عندما اتخذنا القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩) في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر من السنة الماضية، فعلنا ذلك لأسباب منها إلزام المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، بمساعدة شعب سيراليون على استعادة حكومته المنتخبة ديمقراطيا. والواقع أن مجلس الأمن، باتخاذه القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩)، إنما عمل على أداء مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين.

وبعد سلسلة طويلة ومتواصلة من أبشع الفظائع وأكثرها وحشية مما أطلقته الجبهة المتحدة الثورية على شعب سيراليون – خاصة الأطفال وحتى الحديثي الولادة منهم – قبلت حكومة سيراليون وشعبها، اللذان كانا في أمسّ الحاجة إلى السلام أكثر من أي شيء آخر، اتفاق لومي للسلام. بل إننا جميعا كنا نأمل، بالنظر إلى ما تعرض له شعب سيراليون، ألا يكون الطريق إلى السلام عزل الذين وقفوا في طريق السلام وإنما إدخالهم.

واليوم أثبتت الجبهة المتحدة الثورية أنها لم تكن راغبة في السلام أبدا. والجبهة المتحدة الثورية، بوصفها طرفا في الصراع، لم تكن لديها الإرادة السياسية لتمتثل لأحكام اتفاق السلام. وظلت وما زالت تتحدى الأمم المتحدة صراحة وعلانية، إن لم تكن تحرج المجتمع الدولي. ويجب

علينا ألا نسمح بهذا. ومن ثم ينبغي للأحداث الجارية في سيراليون أن تحفز المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير فعالة للتصدي لهذه الأزمة المستشرية. يجب أن نفعل ذلك لأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون هي في الواقع مهمة جماعية. وإذا فشلت، فسيكون ذلك فشلا جماعيا. وعندما تنجح سنكون قد نجحنا كلنا.

ويجب التأكيد على أن بعثة الأمم المتحدة لم تكن لديها القدرة الرادعة اللازمة. وأول اختبار من المتمردين كشف ضعف البعثة المفرط. وخصوم البعثة كانوا متفوقين عدديا عليها وهي لم تكن تملك المعدات اللازمة. ولم تكن ولاية البعثة كافية لأداء المهمة التي بين يديها. ونحن بدورنا ترددنا في تحديد أهداف واضحة وواقعية.

وليست هذه محاولة لتوزيع اللوم، بل مجهود لتحديد أسباب خطئنا. ولكن الأهم أنه يجب علينا أن نقوم بمسؤوليتنا الجماعية في تحديد ما يمكن أن نفعله الآن، معا، لإعادة عملية السلام في سيراليون إلى مسارها. والبعض منا بالطبع أكثر قدرة من الآخرين، ولكن يجب علينا جميعا أن نعمل. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أعرب عن عميق امتناني لحكومة المملكة المتحدة على إرسالها قوات لتأمين مطار لونغي. ونتوجه بالشكر كذلك إلى كل الحكومات التي عرضت الإسهام في نقل التعزيزات إلى سيراليون.

والمهمة الماثلة أمامنا واضحة. فالحقائق السياسية على أرض الواقع واستمرار احتجاز موظفي الأمم المتحدة يتطلبان أن نعيد النظر في ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. والحقيقة أن مؤتمر القمة الذي عقده زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخرا في أبوجا يسَّر مهمتنا. لذلك، تؤيد ناميبيا تمام التأييد تعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وقوام البعثة يجب أن يتعزز أيضا. ويجب أن تندرج ولاية البعثة على نحو كامل في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بدون تعديلات. وترحب ناميبيا بقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوضع قوات فريق المراقبين التابع للجماعة فورا تحت تصرف البعثة، بغية أن يدمج في البعثة.

ومسؤوليتنا المشتركة تقتضي تزويد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بالعتاد اللازم. فهناك العديد من البلدان المساهمة بقوات تفتقر إلى العتاد الذي يجعل من ولاية تنفذ في إطار الفصل السابع ولاية مفيدة. لذلك، نناشد الذين باستطاعتهم أن يقدموا العتاد إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن ينجدوا الإنسانية وينقذوا السلام في سيراليون.

ولا يسعنا أن نتخلى عن مسؤوليتنا في سيراليون وأن نحيلها على فريق المراقبين، بل وينبغي ألا نفعل ذلك. وإذا فعلنا ذلك، فإن أقل ما يمكن عمله هو تزويد فريق المراقبين بالدعم المالي واللوجيستي. وبغية تحقيق هذا الغرض، نتطلع إلى التوصيات التي سيعلنها الأمين العام واعتماد مشروع قرار ذي صلة على نحو عاجل.

إننا نشهد بالفعل تهجيرا واسع النطاق للسكان، وما لم نفعل شيئا ستواجهنا أزمة إنسانية نظرا لأن العديدين من عمال الإغاثة انتقلوا بالفعل إلى بلدان مجاورة طلبا للسلامة.

ونشعر بالامتنان لجميع الدول الأعضاء التي التزمت بتقديم قوات وقدمت إسهامات أخرى إلى العمليات التي تضطلع بها البعثة في سيراليون. ولا شك أن نجاح أو فشل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون يمكن أن يخلف أثرا على مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى رغم إمكانية حدوث ذلك، فإن الأزمة في سيراليون ينبغي ألا تقرر مستقبل عمليات حفظ السلام في أفريقيا. ويجب ألا نخذل شعب أفريقيا لأن هذا سيخلق آثارا مأساوية على السلم والأمن الدوليين.

السيد ليستريه (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أولا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة في شكل مناقشة مفتوحة. فهذا سيعزز شفافية مداولات المجلس، ويعطينا فرصة لسماع آراء الأعضاء الآخرين في المنظمة الأمر الذي سيكون مفيدا جدا لنا نظرا للحالة الصعبة التي نواجهها. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على حضوره معنا خلال هذه المناقشة.

إن الأرجنتين تؤكد مجددا وعلى نحو لا لبس فيه إدانتها الكاملة للأحداث التي تجري في سيراليون. فما يحدث في ذلك البلد شأن خطير جدا. وحركة الثوار التي ترتكب أعمالا عدوانية تعرِّض مرة أخرى سلطة الأمم المتحدة للخطر، وهي تقوم الآن بتجريد فرق بأسرها تابعة لقوات الأمم المتحدة المنتشرة هناك من السلاح وتقوم باحتجازها.

وعلى رغم أن الجبهة المتحدة الثورية سببت المعاناة الهائلة لشعبها، فقد أُشركت في المفاوضات التي أدت إلى إبرام اتفاق لومي. وعلى الرغم من الأعمال الوحشية التي ترتكبها حركة الثوار ضد المدنيين، فإن الحاجة إلى تهدئة الأوضاع في البلاد أدت إلى مسامحة زعمائها الذين نجوا من المحاكمة والعقاب بفعل العفو الذي منح لهم.

لقد ذهبت جميع هذه التنازلات سدى. وتهزأ الجبهة المتحدة الثورية الآن باتفاق لومي وبالمعايير المعنية بحماية موظفي الأمم المتحدة. وهذه الانتهاكات وأخذ الرهائن أمران غير مقبولين ويجب عدم التساهل حيالهما. وزعيم الجبهة المتحدة الثورية، السيد فوداي سنكوه، لم يتحمل المسؤولية بموجب اتفاق لومي عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في الماضي، إلا أنه يجب أن يتحمل المسؤولية هذه المرة شخصيا عن الأعمال التي ترتكبها القوات غير النظامية التابعة له.

ويجب أن يستجيب مجلس الأمن على نحو فوري وكافٍ لهذه الحالة الطارئة. فنحن لا يسعنا أن نسمح باستمرار هذه الحالة وبتكرار الأعمال المأساوية التي ارتكبت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

ونود أن نعرب عن تأييدنا للرئيس كابا، وللشرعية الديمقراطية التي تتصف به حكومته، وللقيم المتمثلة في الحرية والتسامح. ولقد دللت حكومة سيراليون على هذه القيم عندما طلبت إلى قوات المتمردين المشاركة في الحوار، وعندما وقعت على اتفاق لومي. ويجب ألا ننسى أن الحل النهائي للمشاكل التي تعصف في البلاد يجب أن يكون حلا سياسيا وليس عسكريا.

والمؤسف أن حسن النية التي تتحلى بها حكومة الرئيس كابا لم تقابل بمثلها. فمنذ البداية، كنا ندرك أن القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون قد تواجه بجو عدائي، وقد أثبتت ذلك الأحداث التي جرت مؤخرا. والحالة الراهنة تستلزم تعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويجب أن نسرع في نقل الكتائب إلى هناك بغية توفير العدد المطلوب من القوات والعتاد للتصدي للحالة الراهنة. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه يجب أن ننتظر كي يقدم وكيل الأمين العام مييه، الذي عاد من سيراليون للتو، إلى الأمين العام انطباعاته عن الحالة على أرض الواقع، وكي ينقل الأمين العام إلينا الاستنتاجات التي خلص إليها.

ومع ذلك، فإننا نؤيد بالفعل طلب الأمين العام بزيادة عدد الجنود إلى ١٠٠ ١١ جندي، حسب ما ينص عليه القرار ذو الصلة. بيد أننا نؤكد أنه يجب أن نعمل بأسرع ما يمكن. فهذه لحظات صعبة بالنسبة لأفريقيا بصورة خاصة، وتطور الأحداث في سيراليون قد يخلف أثرا على صراعات أخرى في المنطقة ينظر فيها مجلس الأمن حاليا، ويجب ألا ندع ذلك يحدث.

ونود ألا نختتم كلامنا بدون الإعراب عن تنويه الأرجنتين بالعمل الذي يقوم به وكيل الأمين العام مييه، وموظفو الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلام، والممثل الخاص للأمين العام، السيد أدينيجي، والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للدول التي تساهم في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وللدول التي تواصل التعهد بتقديم الدعم لها إبان الأحداث المأساوية الجارية هناك.

ونود بصورة خاصة أن نقدم تعازينا إلى أسر أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الذين فقدوا حياتهم أو احتجزت حريتهم. ونود أيضا أن نشكر المملكة المتحدة على إيفادها بسرعة قوات عسكرية إلى سيراليون للسيطرة على مطار لونغي، الأمر الذي أسهم بالتأكيد وسيواصل الإسهام في جعل عمل البعثة أسهل في هذه المرحلة الصعبة.

وأخيرا، أود أن أعلق على مسألة ضرورة تغيير الولاية عن طريق اتخاذ قرار جديد، وهي مسألة أثارها عدة متكلمين في وقت سابق في المناقشة. ويعتقد وفد بلادي أنه قد يكون من المفيد إعادة النظر مجددا في مسألة الولاية، ونحن لا نعارض إحداث أي تغيير في الولاية لو كان ذلك ضروريا. ولكنني أود أن أؤكد في هذا الوقت أن الولاية المنوطة ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون في الفقرة ١٠ من القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠) قوية بما فيه الكفاية في الظروف الراهنة، ولا سيما من حيث تأكيدها أن باستطاعة البعثة أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لضمان الأمن وحرية الحركة لموظفيها ولحماية المدنيين المعرضين للعنف الجسدي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشارك الوفد الروسي في القلق حيال تطورات الحالة في سيراليون.

لقد وضعت أنشطة مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية عملية السلام في ذلك البلد على شفا الانهيار. واليوم عندما يصبح الجو محملا برياح تجدد القتال في سيراليون، مثيرا ذكريات لدى المجتمع الدولي لم تكد تجد الوقت الكافي حتى تشحب - ذكريات عن أعمال وحشية لا يمكن تصورها حفلت بها ثماني سنوات من تاريخ الصراع. فإننا ندعو قيادة الجبهة المتحدة الثورية لأن تفكر مرة أخرى، وأن تتوقف عن انتهاك اتفاق لومي للسلام، وأن تساعد إلى جانب القوى السياسية الأخرى في البلد، في التغلب على الآثار الناجمة عن هذا الصراع. وفي نفس الوقت فإننا نرى ضرورة لتذكير قادة الجبهة المتحدة الثورية بأن العفو الممنوح لهم بموجب اتفاق لومي للسلام لا يشمل الجرائم التي ارتكبت بعد التوقيع على الاتفاق.

إن الأحداث في سيراليون شكلت تحديا لعملية حفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن لدعم تنفيذ الأطراف للالتزامات التي اتفقت عليها بملء حريتها في اتفاق لومي. وقد تكبدت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الخسائر. وأُسر رجال العصابات حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، كما أُسر مراقب عسكري روسي. ونحن نبعث بتعازينا لعائلات الذين ضحوا بأرواحهم لكي يسود السلام في سيراليون التي عانت على نحو مؤلم. وأننا نطالب بحزم بإطلاق سراح المحتجزين من موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين.

وتتيح الولاية التي منحت لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٨٩ (٢٠٠٠) تدابير قوية كافية لضمان سلامة الموظفين الدوليين في البلد وسلامة حكومة سيراليون. ومما له أهمية أساسية هنا ممارسة الوحدة العسكرية لولايتها على نحو فعال. وفي هذا الصدد فإننا نعلق أهمية قصوى على الإسراع بزيادة عدد البعثة ليصل قوامها إلى ١١ ١٠٠ جندي وضابط، على نحو ما اتفق عليه في

القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠). وتقوم روسيا والأمم المتحدة ببحث المشاكل العملية المتعلقة بتوفير عمليات نقل جوي لسيراليون لتقل الوحدات الإضافية التي وضعت تحت تصرف البعثة وإرسال بعض الطائرات العمودية الروسية إلى سيراليون.

ولا يخالجنا الشك في أن البعثة - بمجرد أن تنشر تماما لتصبح أكبر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة - ستتمكن من فرض الاستقرار في البلد. وهذا من شأنه أن يهيئ الظروف الضرورية لكي ينظر المجلس بهدوء في مختلف البدائل للتغلب على الأزمة في سيراليون. وما زلنا نعتقد - دون استبعاد أي بدائل، أنه لا توجد أي عملية لحفظ السلام، بما في ذلك عمليات إنفاذ السلام، تصلح كبديل للتسوية السياسية للصراع، ولا يتحقق ذلك إلا بتحلي الأطراف بالإرادة السياسية.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): ينضم وفد جامايكا إلى غيره من الوفود في التعبير عن شكره لكم سيدي لعقد هذه الجلسة بشأن الحالة في سيراليون. ونحن جميعا متفقون على أن هذه الجلسة لم تعقد في وقتها المناسب فحسب، بل إنها كانت حتمية أيضا، في ضوء الطابع الملح للحالة. ولذلك فإننا نثني على المجموعة الأفريقية لأخذها زمام المبادرة بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة.

ويؤكد بيان الأمين العام وبيان الممثل الدائم للجزائر، بوصف الجزائر الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، على جسامة الخطر الذي يتعرض له شعب ذلك البلد، والبلدان المجاورة، وعزيمة المجتمع الدولي من جراء الأزمة في سيراليون.

وبعد سنوات عديدة من صراع أهلي ألحق خرابا لا يوصف بشعب سيراليون، أحيت اتفاقات لومي الأمل في السلم والاستقرار بحيث يتمكن البلد أخيرا من تلبية احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة. وفي شباط/فبراير من هذا العام بالذات أذن مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بالقيام بمهام نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ للتنسيق والمساعدة في توفير الأمن في جميع المواقع في المناطق المشتركة التي تنتشر فيها البعثة مع قوات الأمن في سيراليون؛ وقبل كل شيء، لمراقبة تنفيذ اتفاق لومي الموقّع عليه من الأطراف المعنية.

ونحن نشيد بتلك القوات التي ذهبت إلى سيراليون لخدمة قضية السلام ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن تعازينا لعائلات الذين ضحوا بأرواحهم. ونحن نشارك في التنديد بالسيد فوداي سنكوه وقوات الجبهة المتحدة الثورية، فهم لم يحاولوا إحباط اتفاق لومي للسلام فحسب، وإنما هاجموا أيضا الذين حاولوا السعي لتحقيق السلام لشعب سيراليون وأخذوهم رهائن. ونضم صوتنا إلى المنادين بالإفراج غير المشروط عن المحتجزين والرهائن ومحاسبة السيد سنكوه عن أعمال أعضاء الجبهة المتحدة الثورية محاسبة كاملة.

والبدائل المتاحة أمام المجلس والمجتمع الدولي بدائل قليلة. وينبغي أن تكون أولويتنا تحقيق الإفراج عن المحتجزين والرهائن وإشاعة الاستقرار في الحالة حتى يمكن استتباب النظام من جديد في جميع أنحاء سيراليون. إن اندلاع الأعمال القتالية حاليا عرض حياة المدنيين للخطر من جديد وهو يهدد استقرار الدول المجاورة.

وفي ظل هذه الخلفية، يؤيد وفدي بقوة نداء رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمراجعة ولاية البعثة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبتجهيز القوات من أجل الاضطلاع بهذه الولاية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن تقديرنا للبلدان المساهمة بقوات، ومنها بنغلاديش والهند والأردن، التي

تعهدت بأن تزيد على وجه السرعة من قوام قوة البعثة لكي تصل إلى المستوى المأذون به، كما نشكر البلدان التي توفر النقل الجوي الاستراتيجي. ونثني أيضا على العمل الذي قامت به الحكومة البريطانية لإضفاء الاستقرار على الحالة في منطقة مطار لونغي، فقد أكمل هذا الإجراء العمل الذي تقوم به البعثة على نحو قيم.

ومع إدراكنا التام بأنه لا توجد حلول قاطعة، فإن وفدي يؤيد تماما البدائل التي طرحتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تدعو إلى جملة أمور منها إدماج قوات فريق المراقبة العسكرية التابع للجماعة في البعثة، وإلى مناشدة المجتمع الدولي الالتزام بتقديم التمويل اللازم والخبرة السوقية الضرورية. ونحن نتطلع إلى نتائج اجتماع وزراء دفاع الجماعة وقادة الأركان فيها، الذي سيعقد في أبوجا في ١٧ أيار/مايو، للنظر في اتباع طرائق عملية. ولا يمكننا أن ننسى أن قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي التي تصرفت لإضفاء الاستقرار على الحالة في سيراليون وتحقيق السلام لشعبها، مما أتاح التوقيع على اتفاق لومي للسلام. كما أن المجلس سيستفيد من تقرير وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد برنارد مييه، الذي كان موجودا في سيراليون لتقييم الواقع السياسي والعسكري هناك.

وهناك خيار ليس مطروحا علينا، ألا وهو عدم التخلي عن شعب سيراليون، الذي يتطلع إلى هذه المنظمة في وقت شدته هذا. وكما قلت من قبل، فإن المدنيين يتنقلون مرة أخرى داخل سيراليون من مكان لآخر، وقد أصبحوا لاجئين في بلدهم، وبدأوا يتنقلون إلى البلدان المجاورة أيضا. وقد اضطرت المنظمات الإنسانية الدولية إلى تقليل أنشطتها، واختلت الحياة الطبيعية في جميع أنحاء البلد.

في الأيام والأسابيع القليلة المقبلة، يجب على هذا المجلس وعلى المجتمع الدولي أن يظهرا عزمهما، الذي تم الإعراب عنه في هذه القاعة قبل ثلاثة أشهر فقط، على دعم شعب ذلك البلد الذي مزقته الحرب والذي يرنو إلى السلام.

في الختام، يود وفدي أن يعرب عن التقدير للممثل الخاص للأمين العام، ولقائد القوة ولأعضاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من الرجال والنساء وللعاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين يخدمون في سيراليون لتفانيهم من أجل قضية السلام.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): اجتماع اليوم الطارئ لمجلس الأمن دليل واضح آخر على خطورة الحالة في سيراليون، ويؤكد حتمية الحاجة إلى اتخاذ عمل سريع مدروس حازم وكاف استجابة للتطورات الخطيرة في ذلك البلد الأفريقي. ومناقشتنا اليوم لا بد أن يكون لها منظور كبير، لا يقتصر بشكل خالص على الحالة في الميدان. والسياق الأكبر ينبغي أن يبرز المصداقية والسلطة الشاملتين للأمم المتحدة ودورها في حل الصراعات. ونأمل أن يمكننا عقد هذا الاجتماع، بناء على مبادرة من الدول الأفريقية، من اتخاذ القرار الصحيح.

إن أوكرانيا تشعر بقلق بالغ بشأن الأزمة الراهنة في عملية السلام في سيراليون. ونرى أن المسؤولية عن هذا تقع بشكل كامل على الجبهة المتحدة الثورية وقيادتها. ونديـن أيضا إدانة قوية الأعمال العسكرية غير المقبولة على الإطلاق التي ترتكب ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وأولئك المسؤولون جميعا ينبغي أن يحاسبوا على عملهم الإجرامي. وقد طالبت وزارة الخارجية الأوكرانية، في بيانها الرسمي الذي أصدرته يوم ٦ أيار/مايو، بالإفراج الفوري الآمن عن جميع أفراد الأمم المتحدة المحتجزين. ووفدنا يؤكد

مـن جديـد وبشـكل قـوي هـذا المطلـب الموجـه إلى الجبهـة المتحدة الثورية.

إن ضمـان سـلامة وأمـن أفـراد حفـظ السـلام في سيراليون بالغ الأهمية. وفي الوقت نفسه، هناك مهمة عاجلة أخرى تواجه الأمم المتحدة هي مهمة منع تصعيد الأزمة بحيث تصبح حربا جديدة في ذلك البلد. وفي ظل الوضع الراهن القائم على الطبيعة، وكذلك التهديد الحقيقي بتكرار وقوع قتال واسع النطاق، نعتقد اعتقادا قويا بأن من المحتم أن يتخذ الجهاز المعهود إليه بالمسؤولية الأولية عن حفظ السلام والأمن جميع الخطوات المناسبة التي تحت تصرفه لإعادة عملية السلام في سيراليون إلى مسارها.

وينبغي أن نركز اهتمامنا الفوري على الأولويات التالية: تحرير جميع أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وسائر الأفراد الدوليين المحتجزين لتحقيق استقرار الحالة على الطبيعة وتعزيز قوات الأمم المتحدة.

ونود أن نعرب عن تقديرنا الكبير لحكومة المملكة المتحدة لقرارها السريع العاجل بإيفاد فرقة عسكرية بريطانية لتأمين مطار لونغي الاستراتيجي.

اليوم يُجمع أعضاء الأمم المتحدة على تقييمهم بأن التدابير السياسية وحدها لن تحقق الأثر المرجو. وفي ظل هذه الخلفية، نعتقد أن على مجلس الأمن، بل ينبغي له، أن يتخذ تدابير أشد، أي فرض السلام. ومن بين الخيارات المتصورة في هذا الصدد نفضل تعزيز بعثة الأمم المتحدة الحالية بشكل كبير بزيادة قدراتها القتالية. وهذا من شأنه أن يتطلب إعادة النظر في الولاية الراهنة للبعثة، التي لا بد أن تكون بأكملها في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تجهز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تجهيزا مناسبا بأقرب وقت ممكن حتى تكون قادرة على التصرف وفقا لهذا. وينبغي أن تقوم جميع القوات المشاركة في العملية بأداء وظائفها تحت قيادة الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بمسألة الولاية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، أود أن أذكِّر هنا بتوصية بالغة الأهمية من لجنة ”كارلسون“ للتحقيق المستقل من الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة وقت حدوث الإبادة الجماعية في رواندا. وقد ذكرت هذه التوصية ما يلي:

> ”يجب أن يكون الشاغل الأول عند صياغة نصوص الولايات هو طبيعة الوجود المطلوب في الميدان، لا القيود المالية القصيرة الأجل. وينبغي أن تقدم إلى مجلس الأمن اقتراحات تعكس الاحتياجات الحقيقية للبعثة، لا اقتراحات مصوغة لتناسب توافقا في الآراء متصورا مسبقا. ويجب أن تكون الولايات أصلا على قدر كاف من المتانة منذ بداية البعثة.“ (S/1999/1257، الضميمة، ص - ٦٠)

إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتطلع إلى هذا النوع من المقترحات من الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ونحن نعتقد أن الدعم الكبير لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، حتى بدون إعطائها مهمة نزع سلاح المتمردين بالقوة، سيبين للجبهة المتحدة الثورية أنه لن يكون هناك خيار سوى وضع أسلحتها والوفاء بالتزاماتها بمقتضى اتفاق لومي. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من شأنه أن يردع المتمردين عن القيام بالمزيد من الأعمال المهينة ضد حفظة السلم.

في الختام، أود أن أؤكد رغبة أوكرانيا في مواصلة تقديم إسهامها لجهود حفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة في سيراليون. وعلى وجه الخصوص تواصل أوكرانيا مشاركتها الفعلية في توفير دعم جوي لاحتياجات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): حسن جدا أن مجلس الأمن عقد هذا الاجتماع المفتوح، بناء على طلب المجموعة الأفريقية، ليعبر تعبيرا قويا عن مشاعر وتضامن المجتمع الدولي بأسره إزاء الأزمة في سيراليون. وأود أن أشكر الأمين العام على تحليله للحالة وأرجو منه أن يتفضل بنقل شكرنا إلى السيد برنارد مييه وإلى فريق الأمانة العامة كله لتعبئة أنفسهم إلى هذا الحد خلال هذه المأساة. لكننا، أولا وقبل كل شيء، نعبر عن مشاعرنا لأعضاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الذين ما زالوا محتجزين كرهائن. وهذا المساء يجب أن يقول المجتمع الدولي كله لكل الذين يحتجزونهم، وعلى وجه الخصوص فوداي سنكوه "اتركوهم! دعوهم يؤدوا أعمالهم! والأمم المتحدة لن تقبل ما لا يمكن قبوله. وهي لن تتراجع. إن لديها عملا لتقوم به وستقوم به".

الليلة حان الوقت للتضامن. الليلة حان الوقت لنقول لا. والتدابير العملية المبدئية التي اتخذها الفريق أول جيتلي تبين عزم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على جمع قواها وترسيخ أقدامها وعدم التراجع عن أداء ولايتها. وفرنسا ستؤيد أي اقتراح يقدمه الأمين العام لدعم البعثة بأصحاب الخوذ الزرق بعدد مناسب. وهي ترحب بتدخل المملكة المتحدة السريع. ومستعدة للتفكير بشأن استعراض ولاية القوة بحيث يوضع في الاعتبار خرق الجبهة المتحدة الثورية اتفاق لومي بشكل أحادي.

الليلة، يجب أن يفهم فوداي سنكوه وكل المسؤولين في الجبهة المتحدة الثورية أنهم ليس لديهم خيار سوى الاحترام الكامل لتنفيذ اتفاق لومي للسلام. وفرنسا تؤكد مجددا تأييدها لسلطات سيراليون المنتخبة ديمقراطيا التي تتعاون مع الأمم المتحدة بطريقة مثالية. وتطلب إلى الجبهة المتحدة الثورية أن تستأنف التعاون دون تأخير.

يجب ألا ننسى أن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والماس بوجه خاص، يغذي قوى الحرب في سيراليون، كما هو الحال في أي مكان آخر من أفريقيا. وفي سيراليون، كما هو الحال في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب على الأمم المتحدة أن تتصرف بوضع نظام رصد وباتخاذ تدابير صارمة لوقف التمويل الذي يمكن الجبهة المتحدة الثورية من مواصلة جهودها الحربية. وتدعو فرنسا مجلسنا إلى التصرف بشكل حازم في هذا المجال.

وبما يتجاوز ردود الفعل الفورية التي تتسم بالإصرار والعزم والتي يجب أن نتخذها معا، يجب أن يفكر مجلسنا جنبا لجنب مع الأمين العام بشأن الدروس الطويلة الأجل التي ينبغي أن نستخلصها من هذه الأزمة. والدرس الأول هو أنه ليس هناك طريقة لإحلال السلام ما لم تسع جميع الأطراف إلى القيام بذلك. ولتحقيق هذا الهدف، وجنبا لجنب مع أي نشر لأية قوة، يجب الإبقاء على الضغط الدولي على جميع العناصر الفاعلة في الأزمة.

والدرس الثاني هو أنه يجب أن يكون هناك تماسك حقيقي، وقدر من الفعالية الحقيقية، بين ولاية القوة وحجم وتدريب ومعدات الفرق المسؤولة عن التنفيذ. فلنعترف اليوم بأن هذا لم يكن كافيا في حالة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

بل إنه إضافة إلى اكتساب هذين الدرسين، لا بد أن نمتنع عن الخلط على جناح السرعة بين المسائل المختلفة. ومن المحتم أن أزمة سيراليون تلقي بظلال قاتمة على التزام الأمم المتحدة في أفريقيا. وتعلن فرنسا بقوة بأن لكل أزمة سماتها الخاصة بها. ولا ينبغي للأزمة التي جعلتنا نجتمع هنا اليوم أن تحول دون اتخاذنا لإجراءات في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو أي مكان آخر في أفريقيا. هذه هي الخلاصة التي أستطيع أن أستنتجها دون تردد من البعثة الممتدة التي

أوفدت إلى منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والتي عاد منها على التو ستة أعضاء من المجلس وأنا.

وتشيد فرنسا بالجهود التي يبذلها حاليا جميع رؤساء الدول الأفريقية المعنية، بما في ذلك مالي ونيجيريا وغينيا وليبريا، كيما يعود فودي سنكوه وقادة الجبهة الثورية المتحدة الآخرين إلى صوابهم. وتقف الأمم المتحدة بكاملها مع أفريقيا لاستعادة السلام في سيراليون على غرار ما تفعل لمساعدة القارة في التغلب على كل أزمة من أزماتها، آخذة في اعتبارها على النحو الأوفى السمات الخاصة بكل أزمة.

وفي هذا المساء، دعونا نؤكد معا من جديد عزمنا وتضامننا والتزامنا جنبا إلى جنب مع شركائنا الأفريقيين، وأولا وقبل كل شيء مع شعب سيراليون الذي طالت معاناته.

السيد الجيراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية يا سعادة الرئيس أن أعرب عن الشكر لكم لعقد هذه الجلسة الطارئة ولاستجابتكم السريعة لطلب المجموعة الأفريقية بعقد الاجتماع على الفور. ونحن متأكدون من أن هذه المناقشة سوف تمكننا من الاستماع إلى أفكار أعضاء كثيرين في المنظمة بشأن كيفية التصدي على نحو أكثر فعالية للأزمة المروعة في سيراليون، والتي قد تتدهور في أي لحظة إلى أكثر مما هي عليه وأن تخرج عن نطاق السيطرة.

ونشعر بإخلاص بالامتنان للأمين العام لجهوده المكثفة والبيان الهام الذي أدلى به هنا في هذا المساء.

وأود أن أثني أيضا على الجنود الذين ضحوا بأرواحهم من أجل السلام، وأنقل تعازي حكومة تونس وشعبها إلى حكومات وأسر من قُتلوا بهذه الطريقة الجبانة. وتعرب حكومتي أيضا عن الشكر لمن ساهموا بقوات في سيراليون، ولقوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون وقوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذين ما زالوا يواجهون حالة متوترة.

وتشجب تونس بقوة الأعمال التي ترتكبها الجبهة الثورية المتحدة وقائدها السيد فودي سنكوه، في انتهاك متعمد لاتفاق لومي للسلام، وهو اتفاق وقَّعوا عليه بحرية. ولا بد من معاقبة مرتكبي تلك الأعمال؛ ولا بد من إعادة النظر في العفو المتضمن على وجه التحديد في اتفاق لومي، نظرا للأعمال غير المقبولة التي ترتكبها الجبهة الثورية المتحدة والتصرف غير المقبول من جانب قائدها السيد سنكوه، الذي يعمل ضد السلام ويحول من ثم دون إراحة شعبه من المعاناة التي يعانونها منذ فترة طويلة.

وأؤكد من جديد دعم بلدي التام لاتفاق لومي، والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، والجهود الإقليمية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجهود الدولية الرامية إلى إعادة عملية السلام إلى مسارها. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تأييدا تاما الاستنتاجات والقرارات والتوصيات التي خلصت اليها قمة رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذين اجتمعوا في ٩ أيار/مايو في أبوجا بشأن اتفاق لومي المعني بسيراليون. ونعتقد بأن تلك التوصيات تعد استجابة ملائمة للأزمة الراهنة، التي تخيم بقوة على مستقبل سيراليون، وأنها جديرة بدعم مجلس الأمن بهدف الاستجابة بطريقة ملائمة لخطورة الأزمة، التي ربما تتدهور أكثر من ذلك في أي لحظة.

ولا بد أن يواجه مجلس الأمن الحالة بحزم؛ ولا بد أن ينبثق المجلس وقد تعززت مصداقيته. ولا بد أن يظهر المجتمع الدولي المزيد من التضامن مع حكومة سيراليون وشعبها لضمان إقرار السلام وتحقيق التقدم والديمقراطية في ذلك البلد وتوفير الموارد المطلوبة للأمم المتحدة لكي تنفذ ولايتها. ولا بد أن نقوم دون أي مزيد من الإبطاء، بتعزيز ولاية بعثة

الأمم المتحدة بتقديم المساعدة إلى سيراليون وزيادة قواتها، والإذن باستخدام القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أسرع وقت ممكن؛ ولا بد أن تشتمل الولاية على بعد صنع السلام. ومن أجل التنفيذ الفعال، لا بد أيضا من تقديم معدات كافية ودعم مالي وسوقي ملائم لقوة حفظ السلام التي ستكون بطبيعة الحال تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون.

ونظرا لهذه الحالة الطارئة، من الأهمية البالغة أن يتم إطلاق سراح جميع المحتجزين على الفور ودون شروط وأن توفر القوات الإضافية التي قدمتها بنغلاديش والهند والأردن إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون وتوزع على جناح السرعة؛ وتعرب أفريقيا عن الشكر العميق لهذه البلدان.

وتثير الأزمة في سيراليون ذكريات مريرة عن خبرة الأمم المتحدة في أماكن أخرى من أفريقيا. ولا بد أن نطبق الدروس المكتسبة من تلك الخبرة في معالجة أزمة سيراليون. ولا بد أيضا أن تؤدي تلك الأزمة إلى تفكيرنا بعمق بشأن حفظ السلام والأمن الدولي بصفة عامة. ولا بد لنا أن ننظر أيضا في المشاكل الإنسانية والمالية التي أثيرت، إضافة إلى مسألة النهج الصحيح تجاه كل عملية، لضمان نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومنع النكسات الضارة.

لقد تسببت الحالة الراهنة في قدر كبير من المعاناة لشعب سيراليون؛ إنهم يتوقعون دعما كاملا من المجتمع الدولي. ويتعين على المجتمع الدولي أن لا يتخلى عنهم.

الرئيس (تكلم بالصينية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

أعرب أعضاء آخرون كثيرون في المجلس عن كل ما وددت الإدلاء به، ولذلك سأحاول إيجاز بياني قدر المستطاع.

يعرب الوفد الصيني عن قلقه العميق إزاء الحالة المتدهورة في سيراليون. وندعم جهود المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان والمنظمات الإقليمية المعنية، لحل الأزمة في سيراليون. ونعرب أيضا عن تقديرنا للأمانة العامة للأعمال التي قامت بها في هذا الصدد. ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم مساعداته في حالات الطوارئ إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون.

ونعتقد، حسبما تعتقد وفود أخرى، أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد تدابير ملائمة فيما يتعلق بالحالة في سيراليون، بما في ذلك استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون واتخاذ تدابير لضمان تنفيذ تلك الولاية على النحو الكامل. ونتوقع من الأمانة العامة أن تصيغ توصيات في هذا الصدد في أسرع وقت ممكن لكي ينظر فيها المجلس.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي هو ممثل سيراليون، أدعوه الآن للإدلاء بكلمته.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن تهنئتكم يا سعادة الرئيس، لتوليكم هذه الوظيفة الهامة ألا وهي إدارة دفة عمل مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو. ونهنئ أيضا سلفكم السفير فاولر ممثل كندا.

ونود أن نعرب أيضا عن الشكر لكم وللأعضاء الآخرين في المجلس للاهتمام الذي أظهره هذا الجهاز حتى الآن استجابة للتطورات المثيرة للقلق في سيراليون والتي جرت في الأيام القليلة الماضية. ونلاحظ بخاصة البيانين اللذين أصدرتهما إلى وسائل الإعلام، فضلا عن البيان الرئاسي الذي قدمته باسم المجلس يوم الخميس الماضي.

يتمتع كل فرد، بغض النظر عن الجنسية أو الجنس أو المعتقد بحق غير قابل للتصرف في سلامة شخصه وأمنه.

وحكومة سيراليون، عملا بما يتوافق مع مسؤوليتها الدستورية والأخلاقية، دأبت على الاهتمام بالجهود الرامية إلى ضمان أمن وسلامة مواطنيها هي ليس فحسب، بل أيضا سلامة وأمن أفراد ينتمون إلى جنسيات أخرى - وسلامة وأمن الموظفين في الشؤون الإنسانية، ومراقبي السلام، وموظفي الأمانة العامة وغيرهم – الذين تركوا ديارهم وأسرهم لمساعدتنا بطريقة أو أخرى لحماية رفاه مواطني سيراليون.

لهذا السبب وجَّه الرئيس كبا إلى الأمين العام ورؤساء دول البلدان المسهمة بقوات تعاطف حكومة وشعب سيراليون وقلقهما إزاء الأعمال المأساوية والإجرامية التي ارتكبها متمردو الجبهة المتحدة الثورية ضد أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويود وفدي أن يؤكد من جديد ما أصابنا من الصدمة والفزع من جراء المسار المؤسف الذي اتخذته الأحداث. وأن يؤكد لكم، سيدي الأمين العام، وللجهات المساهمة بقوات، استعداد حكومة سيراليون لتوفير جميع المساعدات اللازمة لكفالة الإفراج الفوري عن أفراد حفظ السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة الذين ما زالوا رهن الاحتجاز غير القانوني من جانب عناصر المتمردين المسلحة ودون أن يصيبهم أذى. وتود حكومتي أن تعرب عن امتنانها لحكومات البلدان المساهمة بقوات على القرار الذي اتخذته بالاحتفاظ بقواتها في سيراليون، رغم هذه الأحداث المؤسفة. ويشعر شعب سيراليون بالامتنان حقا لذلك.

لقد طال الحديث عما ساور شعب سيراليون من خيبة الأمل الواضحة إزاء أحداث الأيام الماضية. ولم يكن رد فعله الفوري أو المبدئي لتلك الأحداث غير متوقع. إذ استند إلى تصوره للدور الذي تؤديه البعثة في سيراليون وما ينتظره من هذا الدور. فمن وجهة نظره، تحل هذه البعثة في سيراليون محل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولا حاجة بي إلى تذكير المجلس بأن الشخص العادي في سيراليون، وفي العالم بصفة عامة، لا يعلم الفارق بين الفصل السادس والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهو لا يعلم بالضبط مَن الشخص المسؤول في الأمم المتحدة، سواء كان قائد القوة في الميدان أو الأمين العام، عن إصدار الأوامر باتخاذ الإجراء المناسب حين تقرر عناصر من متمردي الجبهة المتحدة الثورية أن تستبد بالأمر وتلجأ إلى العنف.

لقد قيل الكثير بشأن حالات الفشل والمصداقية. وقيل الكثير أيضا عن الأثر الذي يمكن أن تخلفه أحداث سيراليون الأخيرة على مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا وسائر بقاع العالم. وقد سمعنا كذلك وقرأنا الكثير عمَّن ينبغي أن يوجَّه إليه اللوم أو لا يوجَّه. وترى حكومتي أن الوقت قد حان لإحراز تقدم. وحان الوقت لإحراز تقدم لأن الحالة في سيراليون لا تزال خطيرة ولا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وهي حالة يجب على مجلس الأمن أن يتصدى لها بحزم على سبيل الاستعجال.

واليوم نود أن نناشد مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الذي تقع على عاتقه المسؤولية الأولى عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يأخذ بزمام القيادة في ضمان سلامة شعب سيراليون وأمنه. وسلام وأمن الأشخاص الذين قام المجلس بنشرهم إعمالا لقراراته الملزمة بشأن سيراليون.

وجدد رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الأعضاء في لجنة سيراليون بدورهم التأكيد في بلاغهم الصادر في أبوجا يوم الثلاثاء على جملة أمور منها أن بعثة الأمم المتحدة لا توجد في سيراليون وفقا لاتفاق لومي للسلام فحسب، وإنما أيضا بدعم من مجلس الأمن. لذلك يجب أن تتاح للبعثة حرية العمل في كافة أرجاء إقليم سيراليون دون عائق.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالمبادرات الراهنة الرامية لتعزيز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون عن طريق النشر السريع لمزيد من القوات. ونأمل الإسراع بهذه العملية تجنبا لأي تدهور في الحالة التي يسعدنا إبلاغكم بأنها تواصل التحسن إلى درجة أن المدنيين بوسعهم الآن ممارسة أعمالهم دون عائق. ونتوقع أن ينظر المجلس في البدائل المتاحة لديه وأن يتخذ تدابير مناسبة وفعالة، وأؤكد كلمة "فعالة"، لمعالجة الحالة الجديدة التي نشأت في بلدنا. ولا تزال حكومة سيراليون تضع ثقتها في الأمم المتحدة وفي قدرة مجلس الأمن على الوفاء بمسؤولياته المفروضة بموجب الميثاق.

في الختام، أود أن اقتبس المقتطفات التالية من آخر بلاغ رسمي صدر عن حكومة سيراليون في وقت سابق اليوم:

"تود الحكومة أن تؤكد من جديد مواصلة التزامها باتفاق لومي للسلام، الذي تراه بمثابة خطوة رئيسية صوب تحقيق السلام الدائم في سيراليون. والحكومة على اقتناع، أولا، بأن شعب سيراليون والمجتمع الدولي يؤيدان أحكام هذا الاتفاق بصفة عامة. وثانيا، إن استمرار مشاركة المجتمع الدولي في سيراليون مرهون بتنفيذ اتفاق لومي للسلام.

"والحكومة مع تسليمها بأن الجبهة المتحدة الثورية قد انتهكت أحكام الاتفاق انتهاكا خطيرا، فإنها لا تزال ترى هذا الاتفاق قابلا للتنفيذ بوجه عام. وتدرك الحكومة أيضا أن نسبة كبيرة من أفراد الجبهة لم تؤيد عمليات اختطاف أفراد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ورفض فوداي سنكوه نزع سلاح مقاتليه طواعية. فقد سئموا الحرب ويريدون التقدم للبلد. لذلك تحث الحكومة جميع أفراد الجبهة الذين يهمهم إقرار سلام دائم في سيراليون أن يستفيدوا بالعفو العام الممنوح لهم بموجب اتفاق لومي للسلام، ويتعاونوا مع الحكومة على مواصلة تنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وإن امتناعهم عن ذلك سيؤدي إلى حرمانهم من العفو العام. وهذا سيؤدي لاعتبارهم مجرمي حرب، مع كل النتائج المترتبة على ذلك، بما فيها ملاحقتهم في جميع أنحاء العالم. ويتمشى هذا مع الموقف الذي اتخذه في أبوجا يوم ٨ أيار/مايو رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الأعضاء في لجنة سيراليون المنشأة بموجب اتفاق لومي للسلام".

ويعرب وفدي عن أمله في أن يجد المجلس في هذا البيان الصادر عن حكومة سيراليون فائدة في مداولاته الراهنة، وفي دراسة البدائل المتاحة لتحركه السريع بغية معالجة الحالة القائمة في بلدنا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر ممثل سيراليون، على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغب مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أوجه شكري إليكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة الهامة. واغتنم هذه الفرصة لأتمنى لكم التوفيق في رئاسة المجلس لفترة الشهر الحالي.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تضامني مع البيان الذي أدلى به توا ممثل سيراليون.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتضم كل من بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا صوتها إلى هذا البيان.

وعلى نحو ما ذكر على الفور بعد أن بدأت الأزمة، يدين الاتحاد الأوروبي بقوة الهجمات والإجراءات التي اتخذها الجبهة المتحدة الثورية في سيراليون في انتهاك مباشر لاتفاق لومي للسلام، ومما يبعث على القلق الشديد لدى الاتحاد تقارير استمرار التحركات العسكرية غير المسموح بها من جانب الجبهة.

ونحن ندين بحزم ما ذكر عن قتل موظفي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ونواصل الانزعاج الشديد من الاحتجاز غير المقبول تماما لمئات من أفرادها العسكريين والمدنيين. ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن الأزمة السارية جلبت المزيد من المعاناة للسكان المدنيين المحاصرين بالفعل. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي مساءلة جميع المسؤولين عن هذه الأعمال.

ويطلب الاتحاد الأوروبي من الجبهة المتحدة الثورية، ولا سيما فوداي سنكوه، الذي تقع عليه، كقائد لها، مسؤوليات كبيرة في الأزمة المؤسفة الجارية، أن توقف على الفور جميع الهجمات، وأن تفرج بسلامة وبدون شروط عن جميع المعتقلين، وأن يعيدوا إلزام أنفسهم بالتنفيذ الكامل لاتفاق لومي للسلام.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ببعثة الأمين العام إلى سيراليون، برئاسة وكيل الأمين العام برنارد مييه، لتقييم الحالة في الميدان. وهي تقدر وتؤيد بالكامل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحل الأزمة الراهنة.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تواجه حالات طارئة خطيرة ويشجع بشدة جميع الدول، التي تسمح لها أوضاعها بذلك، على المساعدة وتقديم الوسائل التي تعد ضرورية لاتمام ولايتها. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن البعثة لديها السلطة بموجب الفصل السابع من الميثاق لاستخدام القوة لضمان الأمن وحرية الحركة للأفراد، ولحماية المدنيين، حيثما أمكن ذلك.

وفي هذا السياق يقدم الاتحاد الأوروبي التحية إلى جميع الدول المساهمة بقوات ويرحب بالجهود المبذولة بالفعل للإسراع بوزع الكتائب الثلاث المتبقية من الهند والأردن وبنغلاديش التي ستنضم إلى قوات حفظ السلام التابعة للبعثة، ويؤيد هذه الجهود. ونرحب بالجهود التي بذلتها تلك البلدان التي تقدم المساعدة السوقية لهذه العملية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن إحدى دوله الأعضاء، المملكة المتحدة، قدمت طبقا لما ذكره المتكلمون السابقون، مساهمة حربية هامة ولا سيما في مطار لونغي.

وتواجه الأمم المتحدة مرة أخرى تحديا كبيرا في أفريقيا ولا ينبغي لها أن تفشل. وهناك حاجة إلى إجراء دائم من البعثة والمجتمع الدولي ككل لإرجاع عملية السلام إلى مسارها.

ويكرر الاتحاد الأوروبي أن المشاركة النشطة من الزعماء الإقليميين هامة للغاية خاصة لوضع نهاية لهذه الأزمة واستعادة الاستقرار في سيراليون. وفي هذا الصدد رحبنا بمؤتمر قمة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا يوم ٩ أيار/مايو، الذي أعاد تأكيد الدعم الكامل من الجماعة لاستعادة السلام في سيراليون.

وختاما اسمحوا لي أن أردد كلمات الأمين العام هنا هذا المساء. دعونا ندعم الأقوال بالأعمال والتفويضات بالموارد اللازمة لكفالة تنفيذها.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل النرويج. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد براتسكار (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يبرر سير الأحداث الشديد الإزعاج في سيراليون الانتباه للمجتمع الدولي ويتطلب أفضل جهوده.

ويدين النرويج بأقوى لغة اعتقال أفراد الأمم المتحدة في سيراليون على يد الجبهة المتحدة الثورية وتطالب بالإفراج الفوري والآمن وغير المشروط عنهم. ويجب أن يتحمل المسؤولون عن هذه الأعمال، بما فيهم قائد الجبهة فوداي سنكوه مسؤولية ذلك.

وقد اعتقل أحد المراقبين العسكريين النرويجيين وهو القائد جيليستاد أسيرا في سيراليون بدون وجود أي أنباء عن مكانه أو صحته. ونحن قلقون بشدة إزاء مصيره، وكذلك مصير المعتقلين الآخرين، وأفراد الأمم المتحدة وشعب سيراليون الذي عانى كثيرا في السنوات الأخيرة. وينبغي للأمم المتحدة أن تضع في أعلى أولوياتها هدف تحقيق الإفراج عن المعتقلين الذين تقبض عليهم الجبهة. وهكذا فإننا نرحب بإنشاء فريق خاص في مقر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون يعمل من أجل هذه الغاية.

وتؤيد النرويج جهود الأمم المتحدة والبعثة لاستعادة السلام في سيراليون والوفاء بولاية البعثة، بما في ذلك حماية المدنيين. كما نعرب عن تأييدنا للجهود الإقليمية والدولية المبذولة لحسم الأزمة، بما في ذلك جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتنظر النرويج في طرق دعم الأمم المتحدة في معالجة المشاكل الصعبة الماثلة أمامها، ونحث الآخرين على تقديم كل الدعم الممكن إلى البعثة.

وتأسف النرويج للانتهاكات الصارخة لاتفاق لومي للسلام من جانب الجبهة المتحدة الثورية، وتحض قيادتها على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق بالكامل، بما في ذلك التعاون في تنفيذ نزع السلاح وبرنامج التسريح وإعادة الاندماج.

لقد علمتنا الدروس المستفادة من المنازعات الأخرى أهمية إعادة بناء الهياكل الإدارية القوية والمجتمع المدني بدعم من المجتمع الدولي من أجل الانتقال من وقف إطلاق النار المبدئي إلى السلام المستدام. ولقد أسهمت النرويج في ذلك في سيراليون عن طريق دعم المبادرات المتعددة مثل برنامج التسريح وإعادة الدمج. وتعهدنا أو رصدنا ما مجموعه خمسة ملايين دولار للمشاريع في سيراليون عن السنة المالية الحالية. وفي الحالة الراهنة يعد مستقبل هذه المشاريع غير مؤكد. وقد اضطررنا لسحب جميع أفرادنا المدنيين، المسؤولين عن المساعدة الإنسانية، من سيراليون.

وفي البحث عن حل طويل الأجل لهذا التراع، ينبغي إعطاء أولوية عليا إلى إعاقة توريدات الأسلحة والاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وتقوض هذه الأسلحة أمن المدنيين وتهدد سلامة حفّاظ السلم وأفراد الشؤون الإنسانية. وتسلط الحالة الراهنة الضوء على أهمية المبادرات مثل فرض حظر على الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا، وهي مبادرة دعمتها النرويج بصورة نشيطة. وبطريقة مماثلة نؤكد أهمية تنظيم مصادر الدخل التي تمول الصراع المدني في أفريقيا مثل الاتجار في الماس والمعادن الثمينة الأخرى.

وتظل النرويج ملتزمة بثبات بالسلام والتنمية في أفريقيا. وفي الشهور الأخيرة شهدنا كيف انعكس مسار العمل نحو بناء السلام ومستقبل أفضل للمرأة والطفل والرجل في كثير من أجزاء القارة نتيجة التراع المسلح والقلاقل. وفي هذا المنعطف الحرج يجب ألا يدير المجتمع الدولي ظهره لأفريقيا، وإنما يضاعف تأييده لجهود ضمان السلام المستدام والتنمية في القارة.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الهند. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على دعوتكم إلى عقد هذا الاجتماع المفتوح بشأن الأزمة في سيراليون. إن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أنشئت بافتراض أن جميع أطراف النزاع في سيراليون قرروا أخيرا حسم خلافاقم بصورة سلمية عن طريق اتفاق لومي للسلام الذي قبلوه جميعا بحرية. وقد أرسلت البعثة للمساعدة على تنفيذ الاتفاق عن طريق وجودها المحايد والمطمئن، وعن طريق القيام بعمليتي التسريح الطوعي ونزع السلاح اللتين كانتا ضروريتين تماما لتمهيد الطريق أمام السلام الدائم. ويبدو الآن من الأحداث الأخيرة أن قيادة الجبهة المتحدة الثورية لا تنوي التقيد بالتزاماقا بموجب الاتفاق. ولقد تفجرت الآن التوترات التي بدأت في التراكم من أعمال كوادرها من أواخر الشهر الماضي لتصبح أزمة كاملة الأبعاد، والتي يتحمل وطأقا المباشرة شعب سيراليون وحفظة السلام التابعين للبعثة، ولكن ستكون لها مضاعفات أكثر اتساعا.

لقد ندد قادة المنطقة فرديا وجماعيا بهذه الأعمال التي قامت بها الجبهة المتحدة الثورية وزعيمها السيد فوداي سنكوه. ومن المؤسف أن هذا لم يترك أثرا واضحا حتى الآن. وهناك تقارير غير مؤكدة عن أن السيد سنكوه ربما وجد ملاذا. فإذا صح هذا، نأمل في من يدين لهم بالفضل، أو الذين لهم عليه نفوذ، أن يقنعوه أيضا بأن يوقف على الفور العمل العسكري الذي بدأه، وأن يطلق سراح أفراد بعثة الأمم المتحدة الذين أخذهم رهائن وأن يلتزم مرة أخرى باتفاق لومي. ونتوقع من مجلس الأمن أن يعرب بقوة عن موقفه بشأن هذا الموضوع، موضحا لقيادة الجبهة المتحدة الثورية أن المجتمع الدولي متحد في إدانته لأعمالها.

ثم ماذا بعد؟ هناك خياران يبدو أنهما بديهيان، إذ ظل يجري الحديث عنهما في الأروقة وتناقشهما وسائط الإعلام، ولكننا ننصح بقوة بعدم تأييدهما. الأول هو تخفيض البعثة وسحبها. لقد أوفدت بعثة الأمم المتحدة إلى سيراليون لتحفظ سلاما تصدع، ويمكن أن يقال إن لم يكن شعب سيراليون يريد سلاما فلن تستطيع الأمم المتحدة أن تفرضه عليه. وهذا بالطبع سيكون إجحافا فظيعا في حق سكان سيراليون، الذين هم ضحايا لهذا العنف، وليسوا سببا له. وسبق للأمم المتحدة أن قررت، في أزمة مماثلة، عندما تعرض حفظة السلام لإطلاق النار، في رواندا، في سنة ١٩٩٤، التخلي عن العملية، فترتبت على ذلك نتائج لا يتمنى أحد أن يراها تتكرر.

وعلـــى الرغم من أن للهند قوات في الميدان، فإننا لا ننوي الانسحاب، ونحث المجلس بقوة على ألا يعتبر هذا واحدا من الخيارات. والواقع أننا نبعث بكتيبة ثانية على نحو عاجل، مع تعزيزات أخرى، لدعم قوة بعثة الأمم المتحدة.

والخيار الثاني، الذي قد يبدو منطقيا إذا ما رفض الأول، هو تغيير ولاية بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام فورا إلى فرض السلام، في إطار عملية بموجب الفصل السابع. ولكننا نود من المجلس أن يأخذ في الاعتبار أن البعثة لا تملك حاليا القوات ولا المعدات أو الإمدادات اللازمة للقيام بعملية لإنفاذ السلام. وإعطاء بعثة الأمم المتحدة ولاية لا تستطيع تنفيذها لن يساعدها؛ بل قد يضاعف مصاعبها بطريقتين. فميدانيا، إذا أقدمت الجبهة المتحدة الثورية على شن هجوم شامل على سبيل الانتقام، فإن البعثة، وخاصة الرهائن، قد تتعرض لخسائر فادحة لا مبرر لها. وسياسيا، سيقول منتقدو الأمم المتحدة إنها لم تستطع أن تفعل شيئا حتى بولاية في إطار الفصل السابع.

ولذلك فإننا نقول إن مسألة إجراء تغيير في ولاية البعثة مسألة من المسائل التي قد يود المجلس أن يبقيها قيد الاستعراض، في ضوء التطورات. وفي هذه الحالة، نتوقع أن تشرك البلدان المساهمة بقوات في عملية صنع القرار في المجلس، تمشيا مع روح المادة الرابعة والأربعين من الميثاق.

وهناك من يرون أن الأمم المتحدة لا تستطيع حاليا أن تعمل ما ينبغي عمله في سيراليون، وأنه يجب أن تقوم بنشر القوة واستعمالها بلدان أخرى، بمباركة من مجلس الأمن. وما دامت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، فإننا مهما حذرنا لن نبالغ في التحذير من هذه الخطوة. وقد بين لنا الصومال الأخطار الكامنة في قيام قوات خارج قيادة الأمم المتحدة بعمل عسكري في منطقة تنتشر فيها قوات حفظ السلام. فإن رد الفعل واللوم على الفشل يقعان معا على الأمم المتحدة وأصحاب الخوذ الزرق التابعين لها.

ومن الضروري في الأزمة الراهنة الحفاظ على وحدة قيادة قوة البعثة، ويجب أن تعمل كقوة متماسكة. وإن تقويض قيادة قوة بعثة الأمم المتحدة تكتنفه نتائج خطيرة على البعثة برمتها والقوات الواقعة تحت قيادتها.

ونحن نرى أن بعثة الأمم المتحدة تحتاج إلى تعزيز. ومن الواضح أنها، في ظل الظروف الراهنة، لا تستطيع تنفيذ العديد من المهام الموكلة إليها. ولا يقدم الآن شيء يذكر في مجال المساعدة الإنسانية؛ إذ أن مقدميها غادروا البلد. ولا تستطيع البعثة أن تبقي الطرق مفتوحة لأنها هي نفسها محاصرة. وهي منتشرة في جميع أنحاء البلد، رافعة علم الأمم المتحدة، ولكن هذا يعني أيضا أن جنودها مبعثرون في مجموعات صغيرة للغاية، يحاولون أداء مهمة لا يمكن أداؤها حاليا.

ومع التعزيزات ذات العناصر المحترفة والجيدة التجهيز التي في طريقها إلى البعثة، يجب أن تركز هذه على اتخاذ تدابير تجعل من المستحيل الاستيلاء على السلطة أو المؤسسات الحكومية في فريتاون عن طريق القوة. وهي تملك بالفعل ولاية بموجب الفصل السابع لتوفير الأمن في المواقع الرئيسية والمباني الحكومية، ولاستخدام القوة دفاعا عن النفس. وقواعد الاشتباك واضحة. وإذا عملت جميع وحدات البعثة بانضباط وشجاعة وفقا للولاية التي لديها بالفعل، فإنها ستتمكن من خدمة الأمم المتحدة وشعب سيراليون خدمة جيدة.

وختاما، أود أن أكرر التأكيد على أننا، كما فعلنا دائما في عمليات حفظ السلام الصعبة الأخرى التي شاركنا فيها، سنصمد على الطريق. وسأشاطر أعضاء المجلس حقيقة أن هذا القرار لم يكن سهلا اتخاذه. إذ ليس من الأمور السهلة الإجابة على التساؤل عن تبرير تعريض أرواح الجنود الهنود للخطر في عملية تعاني حاليا من جوانب ضعف خطيرة ومن عدم التوازن. وفي الإجابة على السؤال عما هي المصالح التي ندافع عنها في سيراليون، قلنا إننا هناك، ويجب أن نبقى هناك، لسببين. أولا، لأن الانسحاب الآن يعني التخلي عن شعب سيراليون لمصير رهيب، وثانيا، لأن مصداقية الأمم المتحدة تتعرض للخطر. ونعتقد أن هذين أهم اعتبارين أيضا في ذهن المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت اليابان هذه الفرصة لتشارك في هذه الجلسة بسبب قلقها البالغ من تدهور الحالة في سيراليون. وينضم وفدي إلى المتكلمين السابقين في إدانة أعمال العنف التي تقوم بها الجبهة المتحدة الثورية، وخاصة هجماتها الوحشية على المدنيين العزل وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ونطالب الجبهة

بإيقاف أعمالها العدوانية وإطلاق سراح المئات من حفظة السلام الذين أخذهم رهائن، وكفالة ألا يمسهم أذى.

إن الخطر من أن يتصاعد القتال إلى حرب أهلية شاملة خطر حقيقي جدا. ومما يضاعف شعور اليابان بالقلق أيضا أن الحالة في سيراليون يمكن أن تترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة لمستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام برمتها، وخاصة في أفريقيا.

ولذا يتحتم على المجتمع الدولي أن يرد بسرعة وفعالية. والإجراءات التي يتخذها يجب أن يقررها مجلس الأمن، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

والمجلس هو الذي يقرر توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتضم مهمة إنفاذ السلام بدمج فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بعثة الأمم المتحدة، أو إيكال مهمة إنفاذ السلام إلى فريق المراقبين نفسه. والأهم على الإطلاق هو أن يستجيب مجلس الأمن فورا قبل أن تزداد الحالة تدهورا.

وبوسعي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن اليابان ستواصل تأييد القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل جيبوتي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد علهاي (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن الأزمة في سيراليون. وإنني أتكلم بصفتي منسقا لمنطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية.

يبدو أننا موجودون هنا اليوم للنظر على نحو عاجل في الحالة المتدهورة والمثيرة للجزع التي تمر بها جهود حفظ السلام في سيراليون. ومما يثير الذهول أن نشهد الهجمات القوية التي تشن على حفَظَة السلام وأسر المئات منهم، وحتى الأنباء غير المؤكدة التي تردنا عن وفاة البعض منهم. ونعرب عن تعاطفنا العميق مع الأسر والبلدان التي فقدت حفَظَة للسلام ومع الذين ما زالوا يبحثون عن أحباء لهم، سواء كانوا محتجزين أو مجهولي المصير. ونحن في واقع الأمر نمر بمرحلة أعتقد أنها ستكون أهم مرحلة يتخذ فيها المجتمع الدولي قرارات في عصرنا. والمواجهة الحاصلة في سيراليون تمثل اختبارا بين الأمم المتحدة وأحد أمراء الحرب الآخرين. وسنشهد ما إذا كانت الأمم المتحدة ستتمكن من كبح الأعمال التي يرتكبها الثوار الذين يبدون عازمين على الرجوع عن أي اتفاق للسلام كانوا قد قبلوا به. ونظرا للازدياد الحاصل مؤخرا في التزامات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، فإن النتيجة ستكون ذات مغزى كبير بالنسبة لأفريقيا.

إن اتفاق السلام في سيراليون يجب ألا يعتمد في تنفيذه على حُسن النية والثقة فحسب، بل وأيضا على القوة. فسيراليون في خطر شديد من أن تلفها أعمال العنف مجددا مع احتمال أن تتحول إلى صومال أخرى، الدولة التي يديرها منذ عقد من الزمن زمرة من أمراء الحرب. ونحن لا يمكننا أن نتخلى عن سيراليون؛ وإذا فعلنا ذلك، لا نكون نبعث برسالة خاطئة إلى أفريقيا فحسب، بل سيكون ذلك أمرا يتعذر تبريره بل وغير مقبول بالنسبة للمجتمع الدولي.

والعالم سيشهد في وقت لاحق من هذه السنة عقد مؤتمر قمة الألفية هنا في الأمم المتحدة حيث سنتناول موضوعي السلام والأمن، بما في ذلك نزع السلاح والتنمية والقضاء على الفقر وحقوق الإنسان وتعزيز الأمم المتحدة. وفي سيراليون، تتعرض هذه المسائل للخطر إلى حد بعيد. وطريقة حل المجتمع الدولي لهذه المسائل الملحة في ذلك

المكان المخيف ستحدد أهمية هذه المسائل بالنسبة لجزء كبير من البشر.

وفي حالات عديدة قد نستعيض في حواسيبنا عن لفظة ''أفريقيا'' في كل جملة بلفظة ''سيراليون''، أنه من غير المحتمل أن نكون على استعداد لنفعل في القارة أكثر مما نفعله في ذلك البلد. وتبتلي أفريقيا حاليا بوجود زعماء حرب مجرمين حيث ينظرون إلى السلام وحقوق الإنسان والحكومات القانونية باعتبارها عقبات غير منطقية تحول دون تحقيق مصالحهم الذاتية.

والواضح أن هذه حالة سائدة في سيراليون وأنغولا والصومال - والقائمة تضم دولا أخرى أيضا. فلعقد من الزمن تقريبا، ينتهج الثوار استراتيجية تتمثل في ترويع البلاد ومن ثم إخضاعها. وحكومة سيراليون بما لديها من موارد محدودة وبوجود أطراف أخرى متنفذة، لم يكن لديها خيار سوى الموافقة على اتفاق السلام. وعلى رغم سنوات من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وسجل حافل بالاعتداءات التي سترسخ في عقول الناس عن سيراليون في سائر أنحاء العالم لسنوات وسنوات، والتدمير الفعلي الذي يطال الشباب في البلاد، لم يتعرض الثوار للعقاب، بل منحوا مناصب وزارية رئيسية في الحكومة، وأخذوا يعيشون حياة لم يتصوروها من قبل. والشيء الوحيد الذي كان يُتوقع من الثوار هو أن يمتثلوا لأحكام اتفاق السلام وأن تترع أسلحتهم تحت إشراف حفَظَة السلام التابعين للأمم المتحدة. والمؤسف أن حفَظَة السلام هؤلاء يفتقرون إلى الولاية الصحيحة ولديهم أسلحة خفيفة وهم مجهزون تجهيزا ضعيفا، وتنسيقهم ضعيف وعددهم ضئيل - الأمر الذي يثير السخرية عندما نقارن ذلك بالجهود الجبارة التي تُبذل من أجل كوسوفو أو تيمور الشرقية أو البوسنة من حيث تقديم الأسلحة والموارد. والواضح أن الموافقة على هذا الاتفاق كانت خطأً ومحاولة لاسترضاء الثوار. ولكن يجب أن نسأل ما هو البديل؟ والمحزن أن ذلك لم يكن أول إذعان لأمراء الحرب في أفريقيا.

هذه هي الحالة التي شهدناها في الصومال من نواح عديدة. فالصومال التي مر عليها عقد من الدمار الذي سبَّبه أمراء الحرب فيها، ليس لديها حكومة منذ وقت بعيد. ومع ذلك، عندما يتحقق توافق وطني في الآراء، وعندما تتحد أغلبية الصوماليين من أجل إحلال السلام، يواصل أمراء الحرب عرقلة إحلال السلام ويحرمون البلاد من السلام والتنمية اللذين تمس الحاجة إليهما. ويُعقد الآن في جيبوتي مؤتمر للسلام بشأن الصومال يبشر بالخير، علما بأن أمراء الحرب يواصلون الإعراب عن معارضتهم لهذا التقدم الواضح، ويتلقون الدعم في مساعيهم من حفنة من الناس. ويجب على المجتمع الدولي أن يحذر أمراء الحرب هؤلاء بأهم يجب أن يقبلوا السلام الذي يتضح أن المجتمع المدني الصومالي يصبو إليه، أو أن يتحملوا العواقب، ويجب أن يحمِّل المسؤولية للذين يساعدوهم في مغامراهم التي لا نهاية لها. وهنا أيضا، فإن المكاسب الاقتصادية التي يجنوها في بيئة تنعدم فيها القوانين لا شك تتخطى ما يمكن أن يحصلوا عليه في بيئة مستقرة. لهذا السبب، فإن وجود بيئة غير خاضعة لسيطرة القانون أفضل لهم بكثير من وجود بيئة مسالمة.

وكما هي الحال في الصومال وأنغولا والكونغو وأماكن أخرى في أفريقيا، وصلنا الآن إلى مرحلة مصيرية لنقرر كيفية استجابتنا، نحن المجتمع الدولي، للحالة في سيراليون. والأمين العام يقود منذ فترة طويلة حملة لعودة انخراط المجتمع الدولي في الصراعات الأفريقية، في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، وغينيا - بيساو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكلنا نعلم كم تسبب له هذه النكسة في سيراليون من عذاب. فهو على حق عندما يقول يجب عدم تهميش أفريقيا وتركها لوحدها في حل مشاكلها بدون مساعدة خارجية. وسيراليون إذن هي دليل على مستوى

الاهتمام الدولي بالسلم والأمن، بما في ذلك نزع السلاح في أفريقيا. وكما هو الواقع في أنحاء أخرى من القارة، فإن حالة احتكار تجارة الألماس تكشف عن فروق صارخة عند مقابلتها بحالة الفقر القائمة في البلاد وانعدام التنمية فيها.

وأفريقيا على استعداد لأن يكون ردها إقليميا على هذه الأزمة في سيراليون، ولكنها، كما يعلم جميع أعضاء المجلس، تفتقر إلى الموارد لإنجاز المهمة. وفي الوقت نفسه، ومثلما يعلم جميع الأعضاء، تتميز وحدات الثوار بالسيطرة على مناجم الألماس، الأمر الذي يمكنهم من تمويل اعتداءاتهم. وكما قلت سابقا، سيراليون ليست وحدها في الصعوبات التي تواجهها من مجموعات الثوار العدائين، الأمر الذي يتطلب ردا فعالا من أجل وضع حد للمعاناة التي يتحملها عامة الشعب في ذلك البلد المنكوب.

وأخيرا علينا أن نجعل الحظر المفروض على الأسلحة أكثر فعالية وأن نعزز صنع السلام الإقليمي. ونظرا لافتقار أفريقيا إلى القوة الساحقة التي تمكنها من فرض إرادتها على القوات المتمردة التي تعارض الحكم الديمقراطي، فعليها أن تعتمد على الأمن الجماعي، كما هو منصوص عليه في الميثاق، لإحلال السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل باكستان. وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أيضا بأن أشكركم يا سيدي على ترأس هذه المناقشة العلنية بشأن التطورات الجارية في سيراليون.

وأود أن أشترك مع المتكلمين الآخرين في الإعراب عن عميق مشاعر المواساة لأسر الجنود الكينيين الأربعة الذين ضحوا بأرواحهم أثناء القيام في الواجب. كما نعرب أيضا عن مشاعر التعاطف مع حفاظ السلام الذين أخذوا كرهائن لدى الجبهة المتحدة الثورية، وأحدهم من باكستان.

ونلاحظ مع التقدير ما أبداه حفظة السلام في سيراليون من شجاعة والتزام، وخاصة الذين ما زالوا رهائن. ويجب على الجبهة المتحدة الثورية أن تطلق سراح الرهائن على الفور ودون قيد أو شرط.

إننا نشعر بانزعاج شديد إزاء التحول المؤسف للأحداث في سيراليون، مما يثير التساؤلات عن مدى فعالية جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة وتصميم المجتمع الدولي. وهناك حاجة إلى إبداء الحكمة والالتزام لدى معالجة تطورات الحالة. ويتمثل السبيل الوحيد إلى السلام الناجع في تنفيذ اتفاق السلام الموقَّع في لومي في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩. وقد دعم المجتمع الدولي عملية السلام في سيراليون، كما ورد في قرار مجلس الأمن ١٢٨٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ شباط/فبراير من هذا العام.

وعلى حد فهمنا فإن القرار ١٢٨٩ (٢٠٠٠) يصف بوضوح سبل ووسائل مواجهة التحديات من ذلك النوع والحجم التي ظهرت الآن في فريتاون وفي أنحاء أخرى من البلد. وقد أذن مجلس الأمن، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في الفقرة ١٠ من منطوق القرار لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بالاضطلاع بمهام إضافية في ضوء الظروف على أرض الواقع، بما في ذلك، أولا توفير الأمن في المواقع الأساسية؛ ثانيا، تيسير تدفق الأشخاص والسلع والمساعدة الإنسانية بحرية؛ وثالثا، حراسة الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية التي تم جمعها من المقاتلين السابقين. وبغية الاضطلاع بهذه المهام، أذن لحفظة السلام باتخاذ ما يلزم من إجراءات لكفالة أمن موظفي البعثة وحرية حركتهم، وتوفير الحماية للمدنيين الذين يحدق بهم

خطر العنف الجسدي، في حدود طاقة البعثة ومناطق انتشارها.

والسؤال الذي يثار الآن هو عما إذا كانت البعثة قد اتخذت التدابير الضرورية لكفالة أمن موظفيها وحرية تنقلهم أو توفير الحماية للمدنيين الذين يحدق بهم خطر وشيك. والإجابة هي بالنفي. إذ يبدو أنه في حين أعطيت للبعثة ولاية كافية للتصدي لحالات مثل أخذ الرهائن، فإن حفظة السلام الذين نشروا في الميدان لم يجهزوا على النحو الواجب للتصرف بما تمليه هذه الولاية. وينبغي إيجاد توازن وصلة بين الولاية، وتشكيل القوات والموقف العملي المتخذ في الميدان. ولا يمكننا أن نتوقع من كتائب مشاة مسلحة بأسلحة خفيفة مثل التي نشرت في سيراليون أن تتولى تنفيذ مثل هذه الولايات الشاقة مع اتخاذ الموقف الصحيح. والأمانة العامة بحاجة إلى تقييم الخطأ في تخطيط ونشر حفاظ السلام في سيراليون، بما في ذلك تشكيل القوة. والشيء الأهم، هو أن يكفل في المستقبل أن يصبح المكون الأمني لبعثة حفظ السلام رصيدا للبعثة بدلا من أن يكون عبئا عليها.

وإذ نحث مجلس الأمن والأمانة العامة على إجراء الاستعراض المناسب والتدابير التصحيحية بهدف عودة بعثة حفظ السلام إلى العمل مرة أخرى في سيراليون، فإننا نشدد على الحاجة إلى تفادي تكرار أخطاء مماثلة في بعثات أخرى، بما فيها البعثة الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تعهدت باكستان بتقديم كتيبة واحدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نشهد مفهوما عمليا للتشغيل وتشكيل القوة بحيث تصبح قادرة على دعم وتنفيذ الولاية المناطة بالبعثة وبحيث لا تعتمد في نجاحها على النوايا المعلنة للأطراف المتورطة في الصراع فحسب.

وقد أكدت باكستان باستمرار على أن التزام المجتمع الدولي بتعزيز السلام في أفريقيا سيحكم عليه بناء على جديته في ترجمة الأقوال إلى أفعال. ولا ينبغي أن يعوزنا توليد الإرادة السياسية الضرورية لكي نحول الأقوال إلى أفعال.

وقد آن الأوان لتكرار التأكيد على التزامنا الجماعي بجهود السلام في أفريقيا. ولا يجوز لنا أن نسمح لعملية السلام في سيراليون بالفشل، رغم الاستشهاد بعناصر الفصل السابع من الميثاق في ولاية مجلس الأمن. ولا يمكن أن تكون هناك أنماط مختلفة من البعثات المنشأة بموجب الفصل السابع في مناطق مختلفة. فإذا كانت البعثات المنشأة بموجب الفصل السابع قد نجحت في المساعدة على إحلال السلام، فلا بد أن يكون هذا هو الحال في سيراليون أيضا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام بلدي بالسلم والأمن والازدهار في القارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الأردن. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الأمير رعد بن زيد (الأردن) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يسعدني أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، مشيدا بما تحليتم به من حكمة وبراعة في إدارة أعمال المجلس.

إن المملكة الأردنية الهاشمية، بقيادة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، ملتزمة بالتنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٢٧٠ (١٩٩٩) و ١٢٨٩ (٢٠٠٠). وحيث أن الحالة ما زالت حرجة في سيراليون، نعتقد أن موقف الأمم المتحدة سيؤول إلى الأفضل في القريب العاجل. كما أننا بصدد تعزيز قوات بعثة الأمم المتحدة في سيرالون بسريتين إضافيتين من القوات الخاصة الأردنية، بالإضافة إلى كتيبة أخرى خلال الأيام القليلة القادمة.

إننا نرى أنه قد لا يكون من الحكمة أن يقوم مجلس الأمن بالنظر في اتخاذ مبادرات جديدة خلال قيامنا بعملية نشر قواتنا. وإن إعادة النظر في ولاية البعثة في الوقت الحالي قد لا تؤدي إلى أي اتفاق بين الدول المساهمة بقوات مما قد يضعف من موقف الأمم المتحدة في سيراليون. إننا نعتقد أن الولاية الحالية يجب أن تبقى كما هي بموجب الفصل السادس حتى تستقر الأوضاع في سيراليون. وفي هذا السياق، نحن نؤيد تماما ما ذهب إليه ممثل الهند الموقر.

إن الجبهة المتحدة الثورية، تحت قيادة السيد سنكوه، يجب أن تمتثل لإدانة مجلس الأمن والمجتمع الدولي، ويتوجب على قواهما عدم ارتكاب أية أعمال عدائية أخرى والانصياع لأحكام اتفاقية لومي وقرارات مجلس الأمن وتسليم أسلحتها فورا حتى يتسنى لشعب سيراليون التمتع بالسلام الذي يستحقه.

وفي النهاية، سيدي الرئيس، دعوني أعبر من خلالكم عن تعازينا الحارة لأسر أفراد الأمم المتحدة الذين قضوا نحبهم خلال أدائهم لواجباهم.

الرئيس (تكلم بالصينية): ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي.

أعتقد أن اجتماع اليوم المفتوح كان مفيدا للغاية. لقد استمعنا إلى طائفة كبيرة من وجهات نظر أعضاء الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الأعضاء الأفارقة، بشأن الحالة في سيراليون. ودون شك، فإن أفكارا ومقترحات كثيرة أعرب عنها خلال الاجتماع ستسهم في دراسة مجلس الأمن للحالة في سيراليون.

سيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره وسيناقش الموضوع مرة أخرى كلما تطلب الأمر ذلك.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.